|  |  |
| --- | --- |
| ال‍مجلس 2014 الجلسة الختامية، بوسان، 18 أكتوبر 2014 | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
|  | الوثيقة: C14/105-A |
|  | 29 يوليو 2014 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
| تقرير من الأمين العام | |
| المراجع الخارجي للحسابات | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  يشمل تقرير المراجع الخارجي للحسابات:  الحسابات المراجعة لعام 2013:  (1 مراجعة البيانات المالية لعام 2013،  (2 صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد.  **الإجراء المطلوب**  يُرجى من المجلس النظر في تقرير المراجع الخارجي عن الحسابات لعام 2013 والموافقة على الحسابات في صيغتها المراجَعة.  ـــــــ  **المراجع**  [*اللوائح المالية (طبعة 2010)*](http://www.itu.int/council/finregs/Regl_Fin_10e.pdf)*: المادة 28 والصلاحيات الإضافية* |



Corte dei conti

**تقرير المراجع الخارجي للحسابات**

**الاتحاد الدولي للاتصالات**

مراجعة البيانات المالية لعام 2013

2014.07.28

**جدول المحتويات**

**الصفحة**

[مقدمة 5](#_Toc398208965)

[شهادة المراجعة 6](#_Toc398208966)

[بنية البيانات المحاسبية 8](#_Toc398208967)

[بيان الوضع المالي 2013 8](#_Toc398208968)

[الأصول 8](#_Toc398208969)

[الأصول الجارية 8](#_Toc398208970)

[التدفقات النقدية وما يعادلها 8](#_Toc398208971)

[*تقييد سلطة التوقيع لما يقل عن 5 000 فرنك سويسري* 9](#_Toc398208972)

[*تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف* 9](#_Toc398208973)

[*إجراءات إقفال الحسابات وفتح حسابات جديدة* 10](#_Toc398208974)

[*النقد الحاضر في المكاتب الميدانية* 10](#_Toc398208975)

[الاستثمارات 11](#_Toc398208976)

[المستحقات 11](#_Toc398208977)

[المستحقات الجارية الأخرى 11](#_Toc398208978)

[المخزونات 11](#_Toc398208979)

[الأصول غير الجارية 12](#_Toc398208980)

[الأصول المادية 12](#_Toc398208981)

[الأصول غير المادية 14](#_Toc398208982)

[الخصوم 14](#_Toc398208983)

[الخصوم الجارية 15](#_Toc398208984)

[الموردون والدائنون الآخرون 15](#_Toc398208985)

[الإيرادات المؤجلة 15](#_Toc398208986)

[الأرصدة الاحتياطية 15](#_Toc398208987)

[القروض والديون المالية 15](#_Toc398208988)

[الخصومات الجارية الأخرى 16](#_Toc398208989)

[الخصوم غير الجارية 16](#_Toc398208990)

[مزايا الموظفين طويلة الأجل 16](#_Toc398208991)

[مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 16](#_Toc398208992)

[*مواءمة الافتراضات الأساسية* 17](#_Toc398208993)

[مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) 17](#_Toc398208994)

[*الافتراضات الإكتوارية والاقتصادية الرئيسية متسقة مع العام الماضي* 17](#_Toc398208995)

[*الصحة المالية مؤمنة في الأجل القصير، ولكن من الضروري اتخاذ تدابير علاجية* 18](#_Toc398208996)

[*حلول بديلة استكشفت ونفذت* 18](#_Toc398208997)

[صندوق التأمين الصحي للموظفين كما راجعته المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كندا: لم يبلغ عن أي مسائل كبرى 19](#_Toc398208998)

[صندوق التأمين الصحي للموظفين: زيادة المبالغ المسددة لقاء الرعاية الطبية في عام 2013 19](#_Toc398208999)

[*أخذ العينات وجمع الوثائق* 19](#_Toc398209000)

[*التحليل الإحصائي لسداد التعويضات* 20](#_Toc398209001)

[مزايا الموظفين: المعاشات التقاعدية (الصناديق القديمة) 21](#_Toc398209002)

[صافي الأصول 21](#_Toc398209003)

[الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة 22](#_Toc398209004)

[بيان الأداء المالي 2013 22](#_Toc398209005)

[الإيرادات والنفقات 22](#_Toc398209006)

[الإبلاغ بحسب الأبواب 23](#_Toc398209007)

[*رقمنة ملفات الموظفين* 23](#_Toc398209008)

[بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 23](#_Toc398209009)

[مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2013 24](#_Toc398209010)

[جدول التدفقات النقدية بالنسبة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 24](#_Toc398209011)

[صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد 24](#_Toc398209012)

[برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناديق الاستئمانية 25](#_Toc398209013)

[تقييم وحدة المراجعة الداخلية 26](#_Toc398209014)

[الحاجة إلى خطة مراجعة متعددة السنوات 28](#_Toc398209015)

[على الرغم من عدم تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة (ERM) بعد، من الضروري وضع خطة تقوم على تقييم المخاطر 28](#_Toc398209016)

[هل تغطي خطة العمل السنوية على نحو كافٍ جميع المخاطر؟ 29](#_Toc398209017)

[هل الموارد المخصصة لوحدة المراجعة الداخلية كافية؟ 30](#_Toc398209018)

[ذاتية المراجع الداخلي واستقلاليته 30](#_Toc398209019)

[التعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي 31](#_Toc398209020)

[الملحـق 1 32](#_Toc398209021)

[متابعة التوصيات الواردة في تقريرنا السابق 32](#_Toc398209022)

[متابعة التوصيات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري 43](#_Toc398209023)

**متابعة المقترحات الواردة في تقريرنا السابق** 45

[الملحق 2 - الرسوم البيانية لسداد تعويضات صندوق التأمين الصحي للموظفين 51](#_Toc398209024)

# مقدمة

يرد الأساس القانوني لمراجعة الحسابات التي قام بها مراجعو الحسابات الخارجيون في اللوائح المالية (طبعة 2010): المادة 28 والصلاحيات الإضافية.

يرفع هذا التقرير إلى المجلس نتائج مراجعة الحسابات التي قمنا بها.

نظرت عملية المراجعة في تقرير الإدارة المالية للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2013 وفي حسابات الميزانية وفي اتساقها.

يحكم الفترات المالية دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، *والقواعد المالية واللوائح المالية* للاتحاد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

أجرينا مراجعة الحسابات للسنة المالية 2013 استناداً إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، وبوجه خاص نظام المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، وتماشياً مع الصلاحيات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللوائح المالية للاتحاد.

ولقد خططنا أنشطة العمل وفقاً لاستراتيجية مراجعتنا للتوصل إلى اقتناع معقول بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية.

وقمنا بتقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات ذات الصلة التي وضعتها إدارة الاتحاد وقمنا بتقييم مدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية.

وهكذا، حصلنا من خلال المراجعة على أساس كافٍ للرأي الوارد أدناه.

وقمنا، على أساس العينة، باختبار عدد من المعاملات والوثائق ذات الصلة وحصلنا على ما يكفي من الأدلة الموثوقة فيما يتعلق بالحسابات والكشوف في البيانات المالية.

وتم في أثناء عملية المراجعة توضيح جميع المسائل ومناقشتها مع المسؤولين.

وعقد الفريق مناقشات منتظمة مع السيد الحسن با، رئيس إدارة الموارد المالية في الاتحاد، ومع عدد من الموظفين العاملين تحت إشرافه أو في الإدارات الأخرى، تبعاً للموضوع قيد النظر.

وقد قدّمت نتيجة مراجعة الحسابات في 1 يوليو 2014.

وعملاً بالفقرة 9 من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية فيما يتصل بتعليقات الأمين العام لإدراجها في هذا التقرير، أحاطنا الأمين العام علماً بواسطة زملائه أثناء المناقشة النهائية في 1 يوليو 2014 بأنه سوف يرسل لنا تعليقاته. وقد وردت تلك التعليقات في 8 يوليو 2014 وأدرجت على النحو الواجب في هذا التقرير.

لقد قمنا بمراجعة تقرير الإدارة المالية للاتحاد بشأن الحسابات المراجعة التي أجراها الاتحاد فيما يتعلق بالنتائج المالية حتى 31 ديسمبر 2013، والتي قدمت امتثالاً *للائحة المالية (طبعة 2010): المادة 28*، للسنة المالية 2013.

وقد أدرج في البيانات المالية ’خطاب بيان‘ يشير إلى حسابات السنة المالية 2013، وقعه الأمين العام ورئيس دائرة إدارة الموارد المالية، وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وثائق المراجعة.

وعلاوةً على ذلك، تلقينا أيضاً بيان الرقابة الداخلية لعام 2013، الذي وقعه الأمين العام في 4 يونيو 2014.

وقمنا أيضاً، وفقاً للفقرة 6 من *يقرر* في القرار 11 (غوادالاخارا 2010)، بمراجعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2013.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لما لمسناه من حسن الاستقبال من جميع المسؤولين في الاتحاد الذين التمسنا منهم المعلومات والوثائق.



Corte dei conti

# شهادة المراجعة

تقرير مراجع الحسابات المستقل

لقد راجعنا البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حتى 31 ديسمبر 2013، وهي تتألف من بيان الوضع المالي، والأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، وبيان التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وكذلك ملخص للسياسات المحاسبية الرئيسية وملاحظات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الأمين العام للاتحاد عن البيانات المالية

تقع على عاتق الأمين العام مسؤولية إعداد البيانات المالية وتقديمها بأمانة بما يتفق مع المتطلبات المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وفي القواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد. وعلاوةً على ذلك، فإن الأمانة العامة مسؤولة عن تصميم وتطبيق وتعهد نظام الرقابة الداخلية حسبما تراه ضرورياً لضمان إعداد البيانات المالية وحسن عرضها وخلوها من أي أخطاء مادية، سواء كان ذلك نتيجة احتيال أم خطأ.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي بشأن البيانات المالية للاتحاد بناءً على مراجعتنا. وقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، التي نشرتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI). وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة بما يضمن الاطمئنان بدرجة معقولة إلى أن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية. وتشمل المراجعة اتخاذ إجراءات لجمع الأدلة التي تثبت صحة المبالغ والبيانات المقدمة والكشوف في البيانات المالية.

ويترك اختيار الإجراءات لتقدير مراجع الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء أكانت ناشئة عن احتيال أم عن خطأ. وفي معرض إجراء هذه التقييمات، يأخذ المراجع بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية القائم في الاتحاد بغية الإعداد والعرض السليم للبيانات المالية، وذلك من أجل تحديد إجراءات المراجعة المناسبة في الظروف الراهنة، ولكن ليس بهدف إبداء رأي بشأن كفاءة أداء نظام الرقابة الداخلية في الاتحاد. وتتضمن المراجعة كذلك تقييم سلامة الأساليب المحاسبية المتبعة وما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي قام بها الأمين العام معقولة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها توفر أساساً كافياً ومناسباً لإبداء رأينا.

أبرز الوقائع

يكشف بيان الوضع المالي عن نقص في صافي الأصول (196,2- مليون فرنك سويسري) نتيجة لتأثير الخسائر المدرجة مباشرة في الوضع المالي بمبلغ 314,1- مليون فرنك سويسري نشأت أساساً جراء وضع مخصصات تحسباً للخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي للموظفين بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI). وترد في تقريرنا تفاصيل التحليل الذي قمنا به. كما تقوم إدارة الاتحاد باتخاذ التدابير اللازمة. وقد أكدت هذه الإدارة أنها ستقوم برصد فعالية هذه التدابير.

رأي

في رأينا، تَعرض البيانات المالية بصورة صادقة، في جميع النقاط الأساسية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات حتى 31 ديسمبر 2013، وأدائه المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد.

وعملاً بالصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات في الملحق الأول من القواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد، أصدرنا أيضاً تقريراً مفصلاً، مؤرخاً 28 يوليو 2014، عن مراجعتنا للبيانات المالية.

روما، 28 يوليو 2014

|  |  |
| --- | --- |
| *كارلو مانتشينللي*  *عضو غرفة مراجعة الحسابات لديوان حسابات الشؤون الأوروبية والدولية في إيطاليا* | *جاسينتو دامّيكو*  *عضو غرفة مراجعة الحسابات لديوان حسابات الشؤون الأوروبية والدولية في إيطاليا* |
| *إينيو كولاسانتي*  *رئيس غرفة مراجعة الحسابات لديوان حسابات الشؤون الأوروبية والدولية في إيطاليا* | |

# بنية البيانات المحاسبية

1 تتضمن البيانات المالية للاتحاد التي أعدت وعرضت امتثالاً للمعيار IPSAS 1 العناصر التالية:

• بيان الوضع المالي - الرصيد في 31 ديسمبر 2013 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2012 والذي يبين الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وأصول غير جارية)، والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية)، وصافي الأصول؛

• بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2012 والذي يبين الفائض/العجز للسنة المالية؛

• بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 الذي يبين قيمة صافي الأصول بما فيها الفائض أو العجز للسنة المالية بما في ذلك الخسائر المسجلة مباشرة في صافي الأصول دون أن تحول إلى بيان الأداء المالي؛

• بيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 الذي يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، ويراعي لهذا الغرض المعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزانة في نهاية السنة المالية؛

• مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2013؛

• مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة السنتين 2013-2012؛

• ملاحظات على البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية ومعلومات إضافية لازمة لن‍زاهة التقديم.

# بيان الوضع المالي 2013

## الأصول

2 في عام 2013 بلغت الأصول مقدار 356,0 مليون فرنك سويسري ونقصت بمقدار 4,3 ملايين فرنك سويسري (1,2- في المائة) مقارنة بالقيمة المسجلة في 2012 (360,3 مليون فرنك سويسري).

3 وهي تتألف من أصول جارية تبلغ مقدار 241,1 مليون فرنك سويسري وتمثل نسبة 67,7 في المائة من مجموع الأصول (أعلى بقليل من 67,4 في المائة في عام 2012)، وأصول غير جارية تعادل 115,0 مليون فرنك سويسري، مع نسبة 32,3 في المائة من مجموع الأصول (32,6 في المائة في عام 2012).

## الأصول الجارية

4 في عام 2013 بلغ مجموع الأصول الجارية مقدار 241,1 مليون فرنك سويسري، ما يمثل نقصاً بمقدار 1,9 مليون فرنك سويسري (0,8- في المائة) مقارنة بعام 2012 (243,0 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية يعزى النقص إلى التدفقات النقدية وما يعادلها (20,2- مليون فرنك سويسري) والمساهمات المستحقة (1,2- مليون فرنك سويسري)، بينما ازدادت الاستثمارات (16,2+ مليون فرنك سويسري) ومستحقات المعاملات المتبادلة (2,2+ مليون فرنك سويسري) والمستحقات الأخرى (1,0+ مليون فرنك سويسري). ويرد الأساس المستخدم في تقييم الأصول الجارية في المبادئ المحاسبية الرئيسية (الملاحظة 3).

## التدفقات النقدية وما يعادلها

5 نقص الباب الفرعي "التدفقات النقدية وما يعادلها" الذي بلغ مجموعه 59,6 مليون فرنك سويسري بمقدار 20,2 مليون فرنك سويسري (25,3- في المائة) مقارنة بمبلغ 79,8 مليون فرنك سويسري في عام 2012، وكان يشمل النقد الحاضر وجميع الأرصدة في الحساب الجاري للاتحاد في المصارف البريدية في 31 ديسمبر 2013. ويرجع هذا النقصان المذكور أعلاه بصفة رئيسية إلى "الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري" (24,3- مليون فرنك سويسري) التي تقدر نسبتها بحوالي 67,8 في المائة من مجموع الباب الفرعي. وقد تعوض النقص جزئياً بزيادة في الحسابات المصرفية الجارية بالعملات الأجنبية (4,2+ ملايين فرنك سويسري). ويرد تقسيم مفصل للتدفقات النقدية وما يعادلها في الملاحظة 7 في تقرير الإدارة المالية.

6 وبموجب المعيار IPSAS 2 ترد إشارة في الملاحظة 7 إلى البيانات المالية للأموال السائلة المحتفظ بها غير المتاحة. ففي عام 2013 خضع مبلغ 17,3 مليون فرنك سويسري لقيودٍ مقارنة بمبلغ 12,3 مليون فرنك سويسري في عام 2012.

7 ومن بين الأموال النقدية الخاضعة لقيود، تضاعف مقدار الباب الفرعي، المشاريع الممولة من الصناديق الخارجية، حيث بلغ 9,2 ملايين فرنك سويسري، نسبة إلى عام 2012 (4,3 ملايين فرنك سويسري). وكما ورد أيضاً في "المعلومات بحسب الأبواب" أدناه (انظر الفقرة 110) فهو يعزى إلى زيادة هامة في المبالغ المخصصة لمشاريع محددة (في البرازيل مثلاً).

8 وقد طلبنا إلى جميع المصارف التي لها علاقة تجارية بالاتحاد تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 ديسمبر 2013. وتحققنا من أن الأرصدة قد سجلت في الحسابات وفقاً للأصول. وفُسرت وبُررت جميع أوجه التباين التي ظهرت. وجدير بالذكر أننا لم نتلق تأكيداً مباشراً من أربعة مصارف (Deutsche Bank Trust Company Americas وBradesco وBanco do Brasil وBusan Bank)، على الرغم من أن إدارة الاتحاد بذلت كل الجهود الممكنة لكي نتمكن من الحصول عليها.

9 بالإشارة إلى تأكيدات المصارف المطلوبة، تلقينا من إدارة الاتحاد نسخة من البيانات حتى 2013.12.31 المتعلقة بجميع المصارف المذكورة أعلاه، واستخدمناها من أجل توفيق الحسابات.

### *تقييد سلطة التوقيع لما يقل عن 5 000 فرنك سويسري*

10 لدى استعراض سلطة التوقيع المصرفي (الترخيص بإلزام الاتحاد في الأمور المالية) في المكاتب الميدانية، كشفت مراجعتنا أن في بعض المكاتب الميدانية ما زالت سلطة التوقيع في يد شخص واحد فقط، ولم تحدد في بعض الحالات عتبة 5 000 فرنك سويسري (على النحو الذي تنص عليه المادة 3.16 من النظام المالي للاتحاد للترخيص بالتوقيع الإفرادي)، أو 5 000 دولار أمريكي على النحو المنشود من قبل الإدارة.

11 وتبين لنا، في أي حال، بأن الإدارة بدأت في اعتماد تطبيق التوقيعات المزدوجة لما يفوق الحد 5 000 فرنك سويسري في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، باستثناء البعض منها حيث لم يكن هنالك أكثر من شخص واحد فقط مرخص له بالتوقيع بمفرده، وذلك بحكم محدودية عدد موظفي المكتب. ولم نتلق قائمة التوقيعات المرخص بها مباشرة من أربعة بنوك.

### *تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف*

12 نتيجة مراجعتنا لتأكيدات المصارف، وجدنا أيضاً اختلافات بين قوائم التوقيعات المرخص بها التي تحتفظ بها الإدارة في المقر الرئيسي والقوائم التي تلقيناها كما أعلنت عنها المصارف بالنسبة إلى حسابات المكاتب الميدانية.

13 ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الإدارة تصرفت بالفعل وأرسلت مؤخراً رسالة (عن طريق البريد الإلكتروني في 11 يونيو 2014) إلى المكاتب الإقليمية من أجل حل هذه الاختلافات.

**التوصية رقم 1**

14 فيما يتعلق بحسابات المكاتب الميدانية، نوصي بأن تبذل الإدارة جهوداً لاستعراض وتحديث سلطات التوقيع على نحو أفضل لدى المصارف، حسب الاقتضاء، وفقاً للوائح المالية في الاتحاد، ولكن ترصد على نحو أفضل من خلال المقر الرئيسي أي تغييرات في سلطات التوقيع لدى المصارف، في حالة إضافة مفوض توقيع جديد أو في حالة شطب اسم أي فرد لم يعد مفوضاً بالتوقيع.

**تعليقات الأمين العام**

تم إرسال تذكير بواسطة دائرة إدارة الموارد المالية إلى جميع المكاتب الميدانية بشأن أهمية التحديث المستمر لقائمة الموظفين الذين لديهم سلطة توقيع معلنة لدى المصارف. وقد صدرت تعليمات إلى المكاتب الميدانية لكن تبلغ دائرة إدارة الموارد المالية بأي تغيير في الموظفين له أثر على قوائم التوقيع من أجل ضمان التحديث الصحيح وتعهد هذه القوائم.

### *إجراءات إقفال الحسابات وفتح حسابات جديدة*

15 خلال العام الماضي، كما تبين لنا، أغلق حساب مصرفي واحد في المكتب الإقليمي في برازيليا (في بنك براديسكو) وفتح حساب جديد (في بانكو دو برازيل).

16 وفقاً للمادة 1.16 من اللوائح المالية للاتحاد "يختار الأمين العام المصارف أو المؤسسات الأخرى التي تودع فيها أموال الاتحاد". ووفقاً للقاعدة 1.16، يصرّح الأمين العام أيضاً "بإغلاق جميع الحسابات المصرفية"، فضلاً عن ضرورة وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن المعايير في اختيار المؤسسات المالية.

17 فيما يخص الحالة المذكورة، كشفت مراجعتنا أن ترخيص الأمين العام، تحديداً بشأن إغلاق الحساب في مصرف براديسكو وفتح حساب في بنكو دو برازيل، مفقود.

**التوصية رقم 2**

18 بما أن اللوائح المالية في أي إجراء لاختيار المصارف وفتح الحسابات وإيداع الأموال، وإغلاق الحسابات، يطلب ترخيص الأمين العام، نوصي الإدارة أن تكفل اتباع إجراء أكثر صرامة بما في ذلك التصريح المذكور في أي حالة إغلاق حساب أو إنشاء علاقة مالية مع المصارف.

**تعليقات الأمين العام**

فوض الأمين العام رسمياً ترخيص فتح وإغلاق الحسابات المصرفية إلى رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في عام 2014.

### *النقد الحاضر في المكاتب الميدانية*

19 في 31 ديسمبر 2013 بلغ النقد الحاضر في حوزة الاتحاد بالفرنك السويسري والعملات الأجنبية 73 000 فرنك سويسري. وفي نهاية السنة أجرينا عداً مباشراً للنقد الحاضر في مقر الاتحاد.

20 ولم تظهر مراجعتنا وجود أي اختلافات في التوفيق بين عدنا وبين المبلغ المقيد بالفرنك السويسري في نقطة النفاذ إلى الخدمة في حالة المقر.

21 في العام الماضي اعتبرنا أن الاختلافات التي وجدناها كانت غير مادية من حيث القيمة؛ ومع ذلك أوصينا الإدارة بتعزيز الضوابط على النقد الحاضر في المكاتب الميدانية.

22 في هذا الصدد، تبين لنا أن الإدارة تعكف على توحيد تقارير الإدارة النقدية وتستعرض عملية الإبلاغ من أجل استمثال عملية التوفيق. وسوف نرصد مواصلة تنفيذ تلك التوصية.

## الاستثمارات

23 في عام 2013 بلغ الباب الفرعي "الاستثمارات" 88,2 مليون فرنك سويسري حيث ازداد بمقدار 16,2 مليون فرنك سويسري (22,5 في المائة) مقارنة بمبلغ 72,0 مليون فرنك سويسري في عام 2012، وكان يشمل استثمارات محددة الأجل لا يتجاوز استحقاقها 9 أشهر بداية من 31 ديسمبر 2013. ويرد في الملاحظة 8 في تقرير الإدارة المالية تقسيم مفصل للاستثمارات بحسب تاريخ الاستحقاق. وترد إشارة إلى ذلك في الملاحظة المتعلقة بالاستثمارات المقيدة المخصصة لمشروعات خارج الميزانية تبلغ قيمتها 22,8 مليون فرنك سويسري في عام 2013 مقارنة بمبلغ 31,1 مليون فرنك سويسري في عام 2012.

24 أكدت لنا الإدارة في العام الماضي اهتمامها بتنفيذ المعايير IPSAS 28 و29 و30، وأعلنا أننا سوف نتابع المسألة.

25 في الملاحظة 3 من تقرير الإدارة المالية لعام 2013 أضيفت فقرة بشأن الصكوك المالية. وفي الملاحظة 5 والملاحظة 8 تعرض معلومات أكثر تفصيلاً مما جاء في تقرير الإدارة المالية لعام 2012.

26 في الاستثمارات الثابتة الأجل لاحظنا تفاوتاً ذا الصلة في التكوين بحسب العملة، بين الاستثمارات التي لها تاريخ استحقاق في نهاية 2013 وتلك التي لها تاريخ استحقاق في نهاية 2012؛ وعلى وجه التحديد، لوحظ تضاعف الاستثمارات بالفرنك السويسري وتخفيض بمقدار النصف للاستثمارات بالدولار الأمريكي. ونعتبر أن هذا يتماشى مع الجهود المعلنة لإدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق في حدود معلمات مقبولة، كما ورد في الملاحظة 5.

## المستحقات

27 تمثل المستحقات الحالية، سواء أكانت عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، قيمة صافية تبلغ حوالي 83,4 مليون فرنك سويسري في عام 2013 مقارنة بمبلغ 82,5 مليون فرنك سويسري في عام 2012. وقدرت بحوالي 34,6 في المائة من مجموع الأصول الجارية مقارنة بحوالي 34 في المائة في عام 2012. وهي تمثل، كما جاء في الملاحظة 9 في تقرير الإدارة المالية، الإيرادات غير المحصلة التي التزمت الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون بدفعها للاتحاد فيما يتعلق بالاشتراكات السنوية، وشراء المنشورات، ومعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، أو أي فواتير أخرى يصدرها الاتحاد.

28 أما المستحقات غير الجارية، التي أدرجتها الإدارة أيضاً وأوضحتها في الملاحظة 9، سواء عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، فقد بلغت ما قيمته 9,4 ملايين فرنك سويسري (15,2 مليون فرنك سويسري في عام 2012)، فقد رصدت بالكامل في 31 ديسمبر 2013 تماشياً مع المبادئ المعروضة في الملاحظة 3 في البيانات المالية. وترد إيضاحات إضافية في إطار الملاحظة 9 "المستحقات".

## المستحقات الجارية الأخرى

29 يرد مبلغ 9,0 ملايين فرنك سويسري (7,9 ملايين فرنك سويسري في عام 2012) في الرصيد الختامي في إطار المستحقات الأخرى. ويرد تقسيم مفصل "للمستحقات الأخرى" في الملاحظة 11 من تقرير الإدارة المالية.

## المخزونات

30 في عام 2013، تم تسجيل البنود المتعلقة بالمنشورات والتذكارات واللوازم بقيمة صافية قدرها 0,8 مليون فرنك سويسري بزيادة قدرها 82 000 فرنك سويسري مقارنة بصافي قيمة 0,7 مليون فرنك سويسري لعام 2012. وفي عام 2012 انخفضت من 0,4 مليون فرنك سويسري مقارنة بصافي قيمة من 1,1 مليون فرنك سويسري لعام 2011. وترد تفاصيل المخزونات في الملاحظة 10 من تقرير الإدارة المالية.

31 حصلنا على قوائم الأصول ودققناها، بمقارنتها مع قوائم العام الأسبق. ولم يتبين وجود أي مشكلات كبيرة قد يكون لها أثر على الحسابات في تاريخ إقفال الحساب (2013.12.31).

## الأصول غير الجارية

32 بلغ مجموع الأصول غير الجارية في 31 ديسمبر 2013 مقدار 115,0 مليون فرنك سويسري، وسجلت بذلك انخفاضاً بمقدار 2,3 مليون فرنك سويسري (2- في المائة) مقارنة بعام 2012 عندما بلغت 117,3 مليون فرنك سويسري. وفي عام 2012 سجلت تخفيضاً بمقدار 4,5 ملايين فرنك سويسري (3,7- في المائة) مقارنة بأرقام 2011 (121,7 مليون فرنك سويسري)، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى استهلاك مباني الاتحاد. ويرد أساس تقييم الأصول غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

33 ويتألف الباب من "الأصول المادية" بمقدار 112,1 مليون فرنك سويسري ما يمثل 97,5 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية (في عام 2012 كانت 116,1 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 99,0 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية) ومن "الأصول غير المادية" التي تبلغ 2,9 مليون فرنك سويسري ونسبة 2,5 في المائة (1,2 مليون فرنك سويسري في 2012، بنسبة %1,0). ويرد توضيحها على التوالي في الملاحظتين 12 و13 في تقرير الإدارة المالية.

## الأصول المادية

34 تبلغ قيمة هذا الباب 112,1 مليون فرنك سويسري، وهي القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2013 من التكاليف الرأسمالية المقيدة للمباني (122,5 مليون فرنك سويسري، 122,4 مليون فرنك سويسري في 2012)، والمعدات (2,9 مليون فرنك سويسري؛ 3,3 مليون فرنك سويسري في 2012)، والأثاث (1,6 مليون فرنك سويسري في 2013؛ كما في 2012)، ومعدات تكنولوجيا المعلومات (10,1 ملايين فرنك سويسري؛ 9,4 ملايين فرنك سويسري في 2012)، وأصول أخرى (0,9 مليون فرنك سويسري في 2013؛ كما في 2012) ناقص الاستهلاك المتصل في حالة كل من الفئات المذكورة أعلاه؛ حيث بلغ إجمالي الاستهلاك 26,7 مليون فرنك سويسري في 2013 و21,6 مليون فرنك سويسري في 2012. وهي موضحة في الملاحظة 12 في تقرير الإدارة المالية.

35 في عام 2013 تم أيضاً تسجيل مبلغ 0,8 مليون فرنك سويسري متعلق بأصول قيد الإنشاء، وهو مشروع تدفئة المكتبة ومشروع آخر لتجديد وحدة التحكم المنخفضة الفلطية.

36 ومن المطلوب في بيان الوضع المالي طبقاً للمعيار IPSAS 1 قيد المباني بمثابة أصول. ويتعلق هذا القيد صراحة بملكيتها. وبالنسبة للقيد الأولي، فإن المعيار IPSAS 17 يشير إلى ضرورة الرجوع إلى تكاليف هذه البنود أو إلى قيمة عادلة لها يمكن التعويل عليها. وتخصم قيمة الاستهلاك بصفة منتظمة على مدى العمر النافع للأصل، ويجب أن يعكس أسلوب الإهلاك النمط الذي من المتوقع وفقاً له أن يستهلك الكيان المعني فوائد الأصل الاقتصادية أو إمكانيات استخدامه في المستقبل. ويجب إعادة النظر في القيمة المتبقية بصفة سنوية على الأقل وأن تساوي المبلغ الذي سيتلقاه الكيان حالياً إذا كان الأصل قد بلغ السن والحالة المتوقعين له في نهاية عمره النافع. والأرض والمباني أصلان منفصلان ويحسبان كل على حدة حتى في حالة حيازتهما معاً.

37 ويتعين على مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للوائح المالية للاتحاد، الملحق الثاني، أن يقرر ما إذا "كانت قد طبقت إجراءات مرضية لمراجع الحسابات الخارجي على تسجيل الأصول والخصوم والفوائض والعجز".

38 وجاء في الملاحظة 3 من تقرير الإدارة المالية "مبادئ المحاسبة الرئيسية" الفقرة الفرعية "الأصول المادية" أن القيد الأولي للمباني جرى وفقاً *"للقيمة الذاتية" "على أساس الدراسة التي أجراها مكتب استشاري خارجي"*، وذلك لتحديد قيمة رصيد الميزانية الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS. ورئي أن ذلك يعد "تكلفة تاريخية"، وتحقق الاستهلاك بالاستناد إلى *"عمر نافع تقديري"* لهيكل المبنى يساوي 100 سنة. أما الأرض التي للاتحاد عليها *"حق في المساحة"* مجاني، فلم تؤخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الأولية للمباني.

39 وفي الملاحظة 12 في البيانات المالية كانت المباني التي أدرجت كأصول غير جارية هي مبنى البرج، ومبنى فارامبيه، والتوسع C، والمقصف، ومبنى مونبريان. وفيما يتصل بالمباني كما ذكر أعلاه، فقد تراوحت القيمة الدفترية الصافية ما بين 112,0 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2013 و108,6 ملايين فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013، (بينما تراوحت في السنة الماضية من 115,3 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2012 إلى 112,0 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2012) وذلك بسبب إضافة 0,09 مليون فرنك سويسري والاستهلاك المعتمد خلال السنة والبالغ 3,5 ملايين فرنك سويسري.

40 والاتحاد السويسري يمنح التمويل اللازم لإنشاء مبنى للمنظمات الدولية عن طريق مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) على شكل قرض بشروط ميسرة، أي لفترة 50 سنة بسعر فائدة يساوي %0، بينما توفر ولاية جنيف الأرض مجاناً بموجب *"الحق في المساحة"*. ويرد توضيح قيمة القروض المقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية في الملاحظة 16 في تقرير الإدارة المالية لعام 2013.

41 أوصينا في العام الماضي بالتفاوض على تمديد *"الحق في المساحة"* الممنوحة للاتحاد الدولي للاتصالات من قبل دولة جنيف. وفي يناير 2013، اتصل المستشار القانوني للاتحاد بالسلطات المختصة لدى البلد المضيف من أجل الشروع في عملية التفاوض. ومع ذلك، ثمة المزيد من الخطوات في التفاوض ترتبط بقرار استبدال مبنى فارامبيه، في الوقت الحاضر موضع اهتمام المجلس وبانتظار قرار مؤتمر المندوبين المفوضين.

42 وعلاوةً على ذلك، رأيناها في تقرير المراجعة العام الماضي أن الاستهلاك ينبغي أن يتماشى مع مدة الحق في المساحة، ووجدنا أن الاستهلاك في قيمة مبنيين قد مدد لفترة لا تتماشى مع انقضاء الحق في المساحة، على الرغم من أن الفرق في القيمة اعتبر غير مادي.

43 وعلى هذا الأساس، اتفقنا مع الإدارة على ألا ينظر في إدخال تعديل على الحسابات إلاّ في حالة عدم التوصل إلى اتفاق جديد على *"الحق في المساحة"*.

44 وبما أن أنشطة التفاوض علقت مؤقتاً ولفترة معقولة، كما ذكر في الفقرة 39 أعلاه، ما زال الأمر، بالنسبة للسنة المالية 2013، لا يحتاج حقاً إلى إعادة حساب تمديد الاستهلاك. ومع ذلك، سوف ننظر في هذه المسألة مرة أخرى في المستقبل، من أجل مواكبة التطورات.

45 في العام الماضي لاحظنا أن عدداً كبيراً من البنود لم يعثر عليها، وأوصينا بتحسين فعالية تتبع هذه البنود، وإذا لزم الأمر، بشطبها. وأكدت الإدارة مواصلة الجهد في العثور على هذه البنود.

46 وسجلت قيمة 392 744 فرنكاً سويسرياً تشير إلى قائمة من الأصول لم تكن موجودة في بداية عام 2013، ونتيجة لجرد عام 2013 وجدت الأصول المدرجة في هذه القائمة، بقيمة 251 060 فرنكاً سويسرياً. وبالنظر إلى أن جزءاً من هذه الأصول، بقيمة 110 286 فرنكاً سويسرياً قد أدرجت في قائمة الأصول التي شطبت في عام 2013، فما زالت في نهاية عام 2013 أصول لم يعثر عليها بقيمة 31 398 فرنكاً سويسرياً.

**الاقتراح رقم 1**

47 على الرغم من أننا نعترف بالجهود التي بذلت وبنتائج أنشطة الجرد هذه، لاحظنا أن أصولاً بقيمة 110 286 فرنكاً سويسرياً من الأصول التي لم يعثر عليها قد شطبت قبل العثور عليها. ونظراً لطبيعة تقادم وانخفاض قيمة هذه الأصول التي لم يعثر عليها وشطبت، فمن الممكن قبول هذه المعاملة لعام 2013. ومع ذلك، وبالتطلع إلى المستقبل، فإن أي أصول لا يعثر عليها ويتعين شطبها ينبغي الاشارة إليها بأنها "لم يعثر عليها" في طلب الشطب الذي تنفذه وحدة إدارة الأصول.

**تعليقات الأمين العام**

ابتداءً من عام 2014، عدلت وحدة إدارة الأصول نموذج طلب الشطب بإضافة حقل لبيان أن الأصول المشطوبة "لم يعثر عليها". وتجدر الإشارة إلى أن الأصول التي لم يعثر عليها وشطبت كانت من التقادم بحيث ليس لها أي صافي قيمة دفترية متبقية.

## الأصول غير المادية

48 في عام 2013 بلغت الأصول غير المادية 2,9 مليون فرنك سويسري وقد زادت عن الضِّعف مقارنة بقيمتها في 2012 (1,2 مليون فرنك سويسري). وترجع هذه الزيادة أساساً إلى 3 مشاريع قيد التنفيذ: "خدمات تحليل وتنفيذ ثغرات الملاءمة في إدارة العلاقات مع العملاء" و"إدارة اقتراح عقد مؤتمر بشأن الشبكة المتنقلة الساتلية العمومية" و"انتقال الشبكة إنترنت/إكسترانت" (IPSAS 31).

49 وكما قالت الإدارة في الملاحظة 13 المتصلة بذلك في تقرير الإدارة المالية، فإن الرسملة، وفقاً للمعيار IPSAS 31، تتناول التطورات الداخلية المتعلقة بتحسينات بعض الخدمات المحددة المقدمة للأعضاء، وتحديداً النفاذ إلى وثائق الاتحاد وإدارتها وأرشفتها.

50 وكما أبرز سلفنا، مكتب المراجعة الاتحادي السويسري، فإن المعيار IPSAS 31، *"إذا طبق على النحو الصحيح سيعني أن مشروعات تكنولوجيا المعلومات تقسم على مراحل مختلفة وأنه لن يُعترف إلا بمرحلتي التصميم والتنفيذ*".

51 ومع أن هذا أول تطبيق للمعيار IPSAS 31، في الحسابات السنوية للاتحاد لعام 2012، لم يعثر على قضايا رئيسية في هذا الصدد، وفي البيانات المالية للاتحاد لعام 2013 فإن القيمة العالية لرسملة المشاريع قيد التطوير تستحق المزيد من التوصيف.

52 وفي هذا الصدد، اتفقنا مع الإدارة أنه بالنسبة لمشروع "خدمات تحليل وتنفيذ ثغرات الملاءمة في إدارة العلاقات مع العملاء"، لم تتم رسملة بعض تكاليف التدريب إذا اتصلت بمراحل ما بعد التنفيذ.

## الخصوم

53 في عام 2013 بلغت قيمة الخصوم 552,2 مليون فرنك سويسري ونقصت بمقدار 35,8 مليون فرنك سويسري (6,1- في المائة) مقارنة بالقيمة المسجلة في عام 2012 (588,0 مليون فرنك سويسري).

54 وكانت تتألف من خصوم جارية تبلغ 142,1 مليون فرنك سويسري، أي ما يمثل 25,7 في المائة من مجموع الخصوم (مقابل 24,7 في المائة في عام 2012)، وخصوم غير جارية تساوي 410,1 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 74,3 في المائة من مجموع الخصوم (مقابل 75,3 في المائة في عام 2011).

## الخصوم الجارية

55 في عام 2013 بلغ مجموع الخصوم الجارية 142,1 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل نقصاً بمقدار 2,8 مليون فرنك سويسري (1,9- في المائة) مقارنة بعام 2012 (144,9 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية يرجع النقص من ناحية أولى إلى أثر النقص في باب "الإيرادات المؤجلة" (4,3- ملايين فرنك سويسري) و"مزايا الموظفين" (0,7- مليون فرنك سويسري) ومن ناحية أخرى إلى الزيادة في باب "الموردون والدائنون" (2,6+ مليون فرنك سويسري). ويرد أساس تقييم الخصوم الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

## الموردون والدائنون الآخرون

56 يظهر مبلغ 9,7 ملايين فرنك سويسري (7,1 ملايين فرنك سويسري في عام 2012) في الرصيد الختامي تحت عنوان "الموردون والدائنون الآخرون". ويرد له تقسيم مفصل في الملاحظة 14 في تقرير الإدارة المالية.

## الإيرادات المؤجلة

57 في عام 2013 بلغت قيمة الباب الفرعي "الإيرادات المؤجلة" 128,0 مليون فرنك سويسري، ونقص بمقدار 4,3 ملايين فرنك سويسري (3,3- في المائة) مقارنة بمبلغ 132,3 مليون فرنك سويسري في عام 2012. ويأتي معظم هذا المبلغ من اشتراكات أعضاء الاتحاد (الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون) ومن الإيرادات الناتجة فيما يتعلق بمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية التي لم تكتمل في نهاية عام 2013. ويرد تقسيم مفصل للإيرادات المؤجلة في الملاحظة 15 في تقرير الإدارة المالية.

## الأرصدة الاحتياطية

58 في عام 2013 بلغت قيمة الباب الفرعي "الأرصدة الاحتياطية" 0,90 مليون فرنك سويسري، ونقصت بمقدار 0,2 مليون فرنك سويسري (20- في المائة) مقارنة بمبلغ 1,19 مليون فرنك سويسري في عام 2012. وشمل هذا الباب المبلغ الاحتياطي المخصص للدعاوى القانونية (0,52 مليون فرنك سويسري) والاحتياطي المخصص لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية مجاناً (0,38 مليون فرنك سويسري).

59 قمنا بمراجعة التقارير الصادرة عن المستشار القانوني للاتحاد ونعتبر كمية الاحتياطي المرصودة لخسارة ممكنة في الدعاوى صحيحة إلى حد كبير.

## القروض والديون المالية

60 المبلغ المتصل برأس المال الذي اقترضه الاتحاد من مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل بناء وتجديد بعض أماكن العمل مسجل في الوقت الحاضر بوصفه قصير الأجل (1,5 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 1,0 في المائة من مجموع الخصوم الجارية)، وهو ما يطابق القسط الذي سيسدده الاتحاد للمؤسسة في عام 2014، بوصفه طويل الأجل (46,8 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 11,4 في المائة من مجموع الخصوم غير الجارية). والمبالغ التي يرد تفصيلها في الملاحظة 16 في تقرير الإدارة المالية يؤكدها أيضاً البيان المؤرخ 7 أبريل 2014 المستلم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية.

## الخصومات الجارية الأخرى

61 في عام 2013 بلغ البابان الفرعيان "مزايا الموظفين" و"الديون الأخرى" 0,5 مليون فرنك سويسري (1,2 مليون فرنك سويسري في عام 2012) و1,6 مليون فرنك سويسري (1,8 مليون فرنك سويسري في عام 2012) على التوالي. ويرد وصف مفصل وتقسيم لهما على التوالي في الملاحظتين 1.16 و18 في تقرير الإدارة المالية.

62 وبصفة خاصة فإن "مزايا الموظفين" قصيرة الأجل المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" ترتبط بالمبلغ المخصص لساعات العمل الإضافية (0,04 مليون فرنك سويسري في 2013) والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (0,4 مليون فرنك سويسري في عام 2013) ولم تكشف الفحوص التي أجريناها عن أي مشكلة كبرى والمخصصات الاحتياطية دقيقة إلى حد كبير.

## الخصوم غير الجارية

63 في عام 2013 بلغ مجموع الخصوم غير الجارية 410,1 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل نقصاناً بمقدار 33,0 مليون فرنك سويسري (7,4- في المائة) مقارنة بعام 2012 (443,1 مليون فرنك سويسري). ويرجع هذا النقص بصفة إجمالية إلى النقص في مزايا الموظفين (21,1- مليون فرنك سويسري، أي 5,9- في المائة). ويرد الأساس الذي يستند إليه تقييم الخصوم غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

64 وتضمن هذا الباب الديون طويلة الأجل (انظر الفقرة المعنونة "الاقتراضات")، وأموال الأطراف الخارجية المخصصة أو التي يجري تخصيصها، والخصوم مقابل صندوق مرسمل (صندوق التأمين الصحي للموظفين) لخطة التأمين الصحي في الاتحاد، والمخصصات التي تغطي التزامات غير مؤكدة المقدار والتوقيت وترتبط أساساً بتعويضات ما بعد انتهاء مدة الخدمة.

## مزايا الموظفين طويلة الأجل

65 في عام 2013 بلغ الباب الفرعي المعنون "مزايا الموظفين" 335,1 مليون فرنك سويسري ونقص بمقدار 21,1 مليون فرنك سويسري (5,9- في المائة) مقارنة بمبلغ 356,2 مليون فرنك سويسري في عام 2012. وقدر بنسبة 81,7 في المائة من إجمالي الأصول غير الجارية و60,7 في المائة من مجموع الخصوم. وشمل هذا الباب الخصوم الإكتوارية بالنسبة لمزايا ما بعد انتهاء مدة الخدمة في إطار خطة التأمين الصحي (314,1 مليون فرنك سويسري، مقابل 335,2 مليون فرنك سويسري في عام 2012)، والمبلغ المخصص للخصوم التقديرية من أجل منحة الإعادة إلى الوطن (11,8 مليون فرنك سويسري، مقابل 11,7 مليون فرنك سويسري في عام 2012)، والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (9,2 ملايين فرنك سويسري، مقابل 9,2 ملايين فرنك سويسري في عام 2012). ويرد في الملاحظة 2.17 في تقرير الإدارة المالية وصف وتقسيم بالتفصيل لمزايا الموظفين.

## مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن

66 بلغت المخصصات المعتمدة في 31 ديسمبر 2013 لمنح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 11,8 مليون فرنك سويسري (مقابل 11,7 مليون فرنك سويسري في عام 2012) وهي تحسب وفقاً للدراسة الإكتوارية التي كلفت الإدارة بها مجلس المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA). وعلينا أن نلاحظ أن المجلس المذكور، في تقريره المؤرخ 27 يناير 2014، احتسب مبلغ 7 616 000 فرنك سويسري لقاء منحة الإعادة إلى الوطن ومبلغ 3 879 000 فرنك سويسري لقاء تكاليف الإعادة إلى الوطن، أي بمبلغ إجمالي قدره 11 495 000 فرنك سويسري، وهو يختلف عن المبلغ الوارد في تقرير الإدارة المالية.

### *مواءمة الافتراضات الأساسية*

67 أوصينا في العام الماضي مواءمة الافتراضات الرئيسية للدراسات الإكتوارية حيثما تكون الظروف متشابهة. وتحققنا من أن مجلس المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) في هذا العام يفترض معدل خصم قدره 2,00 في المائة اعتباراً من 2013.01.01 و2,50 في المائة اعتباراً من 2014.01.01، في حين أن معدل الخصم للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعام 2013 كان 2,76 في المائة؛ حيث افترض المجلس CPA زيادات الرواتب بنسبة 2,50 في المائة، في حين كان افتراض التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو: زيادة بنسبة 3,86 في المائة لموظفي الفئة الفنية و3,32 في المائة لفئة الخدمات العامة لعام 2013.

68 بعد المزيد من المقابلات مع الإدارة، رأينا أن الافتراضات المتعلقة بمعدلي الحسابات الإكتوارية في عام 2013 (التزام الاتحاد بشأن الإعادة إلى الوطن والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) قورنت وفقاً للاقتراح الوارد في تقريرنا العام الماضي. ونتيجة لهذه المقارنة، أمكن بيان الاختلاف في الافتراضات المختارة لمعدل الخصم ولزيادة الرواتب بشكل أوضح.

69 يعزى اختلاف الحسابات في الواقع إلى اختلاف الإطار الزمني المعتبر. فبينما تستند الدراسة الإكتوارية للإعادة إلى الوطن إلى مدة الخدمة المتبقية للموظفين المعتبرة في الدراسة (بمتوسط 14 سنة)، تستند الدراسة الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى متوسط العمر المقدر للموظفين وفقاً لجداول الوفيات للأمم المتحدة، وهي فترة أطول بكثير. وهذا الاختلاف الكبير في إسقاط الحساب، الذي أثر أيضاً في معدل زيادة الرواتب، تم تقديره على أنه أقل في المدى الأقصر.

## مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)

70 في عام 2013 بلغ المخصص للخصوم الإكتوارية بالنسبة لمزايا ما بعد انتهاء الخدمة، أي خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 314,1 مليون فرنك سويسري بنقص بحوالي 21 مليون فرنك سويسري (6,3- في المائة) مقارنة بمبلغ 335,1 مليون فرنك سويسري في عام 2012. ويرجع هذا النقصان بالدرجة الرئيسية إلى التغييرات في معدل الخصم (2,76 في المائة لعام 2013 و2,24 في المائة لعام 2012). وقد أجرى الحساب بناءً على الافتراضات الإكتوارية خبير إكتواري اختاره الاتحاد.

### *الافتراضات الإكتوارية والاقتصادية الرئيسية متسقة مع العام الماضي*

71 اختيار الافتراضات الإكتوارية مسؤولية المنظمة وحدها. ويفحص المراجع الخارجي للحسابات مدى وجاهتها واتساقها مع المعيار IPSAS 25 ومع السنوات السابقة، ويتحقق من صحتها.

72 وقد استعرضنا الافتراضات الرئيسية وناقشناها كما ينبغي مع الإدارة، وهي تتماشى مع الاتجاهات والمعدلات الاقتصادية وتتسق مع البيانات المتوفرة في الاتحاد أثناء مراجعتنا، وقد تحققنا من صحتها.

73 سبق أن ذكرنا في تقريرنا في العام الماضي أن من غير الممكن دوماً، في إطار منظومة الأمم المتحدة، تحقيق الاتساق في أي من الافتراضات الرئيسية المستخدمة فيما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة. ويرجع ذلك إلى اختلاف الخصائص المميزة لكل وكالة، مثل عدد وتكوين الموظفين (المرتبات وتطور الحياة الوظيفية، وعلاوات الأسرة وما إلى ذلك)، والموقع (عدد الموظفين المنتشرين في المكاتب الميدانية) الأمر الذي يؤثر على تنبؤات المرض والوفيات.

74 ونؤكد أيضاً أنه، في غياب أي إشارة محددة بشأن معدل الخصم في المعيار IPSAS 25، داخل منظومة الأمم المتحدة، تشير عدة وكالات إلى منحنيات عائد مختلفة بخصوص سندات الشركات المصنفة "AA"، التي وضعتها هيئات مختلفة، وليس من الممكن عقد مقارنة مباشرة للوضع الحالي للخصوم الإكتوارية للاتحاد مع الخصوم في وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

### *الصحة المالية مؤمنة في الأجل القصير، ولكن من الضروري اتخاذ تدابير علاجية*

75 ساهم احتياطي خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (314,1 مليون فرنك سويسري) إلى حد كبير في صافي الأصول السلب‍ي (196,2- مليون فرنك سويسري). ونظراً لعدم إمكانية عقد مقارنة مباشرة بين الخصوم الإكتوارية للاتحاد والخصوم الإكتوارية لدى الوكالات الأخرى، كما أسلفنا، من الصعب إجراء تحليل مقارن مباشر بين نقص التمويل في الاتحاد ونقصه في الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

76 وفي السنة الأخيرة من ولايته (2011)، كتب سلفنا، مكتب المراجعة الاتحادي السويسري يقول "*بالرغم من أن هذا الوضع فيما يتعلق بميزانية الاتحاد مصدر للقلق بطبيعة الحال، فإن الصحة المالية للاتحاد في الأجل القصير العاجل غير متأثرة على نحو مباشر*".

77 في تقريرنا عن البيانات المالية لعام 2012 أوصينا الإدارة بأن تستعين بدراسة مراجعة إكتوارية كاملة في السنوات المقبلة قد تتمخض عن إجابات، وربما حلول ممكنة، عن هذا السؤال. وبسبب الانتقال إلى مزود الخدمة الجديد، فإننا نعتقد في الوقت الراهن لن يكون من المفيد ولن يكون من الميسور إجراء دراسة إكتوارية كاملة قبل أن تختتم المرحلة الانتقالية، ربما في عام 2016.

**التوصية رقم 3**

78 نجدد التوصية رقم 6/2012 إلى الإدارة لأن تستعين بدراسة مراجعة إكتوارية كاملة لتقييم متى يمكن أن تتعرض للخطر الصحة المالية للاتحاد، في السيناريو على المدى الطويل، من حيث احتياطيات خطة التأمين الصحي؛ آخذين بعين الاعتبار أن الانتقال إلى الخطة الجديدة (سيناريو جديد) يتقدم؛ لذا، نوصي الإدارة بإجراء دراسة المراجعة الإكتوارية الكاملة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، في عام 2016.

**تعليقات الأمين العام**

سوف تجرى دراسة إكتوارية كاملة في عام 2016 عملاً بالتوصية.

### *حلول بديلة استكشفت ونفذت*

79 في الوقت الحاضر يمسك صندوق التأمين الصحي للموظفين حسابات منفصلة للمساهمات المستلمة والتعويضات المدفوعة من جانب الاتحاد ومنظمة العمل الدولية، ولا يُقسم إلا أداء الأصول على أساس الحصة. وعلى عكس منظمة العمل الدولية، فإن الحالة المالية للاتحاد غير متوازنة.

80 وفي خطاب مؤرخ في 12 فبراير 2012 استرعى أمين الخزانة والمراقب المالي في منظمة العمل الدولية انتباه إدارة الاتحاد إلى هذا الوضع واقترح أن تناقش المنظمتان إجراء عملية تسوية في النهاية. وأوضح أن الاختلاف في النتائج التقنية يعزى أساساً إلى عاملين هما: ’1‘ شدة تركز المؤمن عليهم من جانب الاتحاد في منطقة جنيف التي ترتفع فيها تكاليف الرعاية الصحية؛ ’2‘ ارتفاع نسبة المؤمن عليهم من جانب الاتحاد في فئة "المتقاعدين" مقارنة بعدد المؤمن عليهم في فئة "العاملين" (0,61 في حالة الاتحاد في مقابل 0,44 في منظمة العمل الدولية)". وبدأت مناقشات بين المنظمتين فيما يتعلق بالخطوات في المستقبل، ولكنهما لم تتوصلا إلى اتفاق بشأن تمويل التأمين الصحي دون المساس بمبادئ تضامن وتكافل المخاطر التي كانت تحكم الصندوق.

81 في تقريرنا عن البيانات المالية لعام 2012 أوصينا الإدارة "*بالنظر في بدائل لصندوق التأمين الصحي للموظفين، داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها*". ونظراً للاختلاف بين المنظمتين وكذلك متابعة لتوصيتنا، كلفت إدارة الاتحاد في عام 2013 خبيراً استشارياً مستقلاً لاستكشاف الحلول البديلة التي من شأنها أن تمكن الاتحاد تزويد موظفيه بالحماية الصحية، مع مراعاة شرطين مختلفة:

أ ) أن يضمن نفس المزايا التي يتمتع بها المؤمن عليهم بموجب صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF)؛

ب) يتعين أن يكون الوضع المالي للاتحاد مجدياً ومستداماً على المدى الطويل.

82 دعا المستشار اثنتي عشرة شركة تأمين، لها خبرة في إدارة خطط التأمين الطبي الدولية. وأنشئ فريق عامل في الاتحاد لكي يتولى استعراض الحلول المقترحة من قبل المستشار وأن يحدد الحل الأنسب بينها ويوصي الأمين العام به، في ضوء الشرطين المذكورين أعلاه.

83 وبعد تقييم جميع المقترحات، تبين أن العرض المقدم من Cigna/Vanbreda International هو الأكثر ملاءمة، ومن ثم قرر الاتحاد تعيين الشركتين لخطة التأمين الصحي للموظفين الجديدة، وهي ما يسمى "خطة التأمين الطبي الجماعي (CMIP)". وشركة Cigna هي الطرف المؤمِّن وVanbreda International هي المسؤولة عن إدارة المطالبات. وVanbreda International لديها خبرة واسعة في مجال التأمين الطب‍ي الدولي، وكذلك على مستوى المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

84 وبدأ تنفيذ خطة تأمين الموظفين الجديدة في 1 مايو 2014 ومن شأن توقيت الانتقال أن يعقد إدارة خطة التأمين الطبي الجديدة في 2014. ولذلك سوف نرصد ما هو أثر هذا التغيير المترتب على البيانات المالية للاتحاد في السنوات القادمة.

85 وبما أن الخطة الجديدة دخلة حيز النفاذ في مايو 2014، سوف نقوم بتقييم جوانب أخرى من الخطة الجديدة.

## صندوق التأمين الصحي للموظفين كما راجعته المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كندا: لم يبلغ عن أي مسائل كبرى

86 يجدر بالذكر أن البيانات المالية لصندوق التأمين الصحي للموظفين قد راجعتها المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كندا. وكانت لنا اتصالات وتبادل معلومات على نحو منتظم مع المؤسسة لا تتعلق بصحة الأرقام فحسب، بل تتعلق أيضاً بمدى وجاهتها. كما أننا ناقشنا منهجية المراجعة التي ينبغي تطبيقها على الافتراضات الرئيسية المختلفة التي يستخدمها الاتحاد ومنظمة العمل الدولية (بالإشارة إلى الدراسة الإكتوارية). ولم تبلغنا المؤسسة عن أي مسألة كبرى فيما يتعلق بصندوق التأمين الصحي للموظفين.

## صندوق التأمين الصحي للموظفين: زيادة المبالغ المسددة لقاء الرعاية الطبية في عام 2013

87 لاحظنا خلال مراجعتنا أن في عام 2013 كانت هناك زيادة بأكثر من مليوني فرنك سويسري في سداد تكاليف الرعاية الطبية، مقارنة بعام 2012. وقمنا بتحليل لطبيعة هذه الزيادة لفهم ما إذا كانت ثمة أحوال شذوذ محتملة قد حدثت. وعلاوة على ذلك، جدير بالذكر أيضاً أن إدارة الاتحاد طلبت منا إجراء تحليل معين للوقوف على أسباب هذه الزيادة. وفي هذا الصدد، من المهم تحديد أن دراسة كاملة بشأن هذه المسألة لم تكن ممكنة في الإطار الزمني لمراجعتنا. ومع ذلك، نحدد في الفقرات التالية نتائج تحليلنا الأولي.

### *أخذ العينات وجمع الوثائق*

88 طلبنا قائمة جميع المطالبات المسددة واخترنا عينة من أعلى مستوى من التسديدات، لما مجموعه 52 ملفاً، كل منها يعود لفرد واحد مؤمن عليه (مقسمة إلى فئات الموظفين والمتقاعدين والباقون).

89 وتلقينا من قسم المعاشات التقاعدية والتأمينات والتعويضات والمسائل الطبية لدى الاتحاد ما يسمى "الصيغة الخفيفة" (سلسلة من إخطارات السداد دون وثائق داعمة)، لأنها ذكرت لنا أنها تجمع كل الوثائق والمطالبات الطبية لكل أسرة فقط وفقاً للترتيب الزمني لوصول طلبات التعويض والفواتير. ومن هذه الزاوية، لم يمكن لنا مراجعة العينة في وقت قصير.

90 ولهذا السبب أعدنا أخذ العينة، باختيار وثائق ذات صلة بمختلف أنواع النفقات. وفحصنا جميع وثائق العينة ولم نعثر على أي عمليات احتيال، ومجرد حالة واحدة من الدفع المزدوج لنفس الفاتورة. وعلى الرغم من أن المبلغ لم يكن هاماً، ولم يكن الخطأ عمومياً، نود أن نسترعي انتباه الإدارة لأن تنظر في نظام التحكم الذي سوف تطبقه Vanbreda International في إدارة المطالبات في خطة التأمين الصحي الجديدة، ولا سيما أن يكون لديها نظام لتجنب تكرار التسديدات. وسوف نتابع التنفيذ في السنوات القادمة.

91 ونتيجة لتحليل العينة، وجدنا خدمات مسددة تكاليفها لا تتعلق حصراً بالرعاية الصحية. كما وجدنا أن هناك اختلافات في التكاليف التي تسدد للخدمة الصحية نفسها بين مرافق صحية مختلفة. ودون النيل من جودة الخدمات الصحية، نرى أن بإمكان الإدارة أن تنظر في تطبيق سقوف مختلفة على الإنفاق، وقياسها إزاء مصروفات معقولة ومعهودة.

**الاقتراح رقم 2**

92 فيما يتعلق بتعويض الخدمات الطبية، فإننا نقترح على الإدارة إجراء دراسة لتقييم أثر تخفيض ملموس في الخدمات التي لا تتعلق حصراً بالرعاية الصحية.

**تعليقات الأمين العام**

أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأحيطكم علماً بأن الإدارة سوف تتابع المسألة مع شركة إدارة المطالبات الجديدة بشأن الدراسة المذكورة.

**الاقتراح رقم 3**

93 نقترح أن تنظر الإدارة، دون تخفيض جودة الخدمات الصحية، في تحديد عتبة للإنفاق على الخدمات الصحية تحددها على أساس النفقات المعقولة والمعهودة، وذلك لضمان استدامة احتواء تكاليف الخطة الجديدة.

**تعليقات الأمين العام**

أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأحيطكم علماً بأن الإدارة سوف تستكشف خيارات تحديد عتبة معقولة مع شركة إدارة المطالبات الجديدة.

### *التحليل الإحصائي لسداد التعويضات*

94 باستخدام ملفاتexcel التي قدمها الاتحاد تبين أن التعويضات المدفوعة في عام 2013 وخلال النصف الثاني من عام 2012، قمنا بحساب المتوسط والتباين للحصول على منحنى التوزيع. وترد الرسوم البيانية لهذا في الملحق 2 من تقريرنا.

95 يصنف الأشخاص المؤمن عليهم في أربع فئات:

• الموظفون؛

• المتقاعدون؛

• الباقون، وهم أسرة المتوفي المؤمن عليه في الاتحاد؛

• المتطوعون الخارجيون، وعددهم يكاد لا يذكر.

96 تحققنا في الرسوم البيانية، مثلاً، أن مدى الباقين أقصر من مدى الموظفين، وهو أمر طبيعي بسبب كبر السن وزيادة احتمال الحاجة إلى الرعاية؛ ولذا فإن متوسط نفقات الباقين حوالي ضعف متوسط الموظفين. على أي حال، وعلى الرغم من عدم إمكانية المقارنة الكاملة للبيانات، حصلنا على منحنيات مماثلة إجمالاً في نفس فئات المؤمن عليهم في الفترتين قيد المقارنة؛ وهذه العناصر الناجمة عن تحليلنا الشامل، تؤيد معقولية الدليل الذي استخلصناه من مراجعة العينة، أي لم يكن هناك أي حالات شذوذ هامة في نفقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI).

## مزايا الموظفين: المعاشات التقاعدية (الصناديق القديمة)

97 كما كان الحال في العام الماضي، فقد سجل مبلغ 90 000 فرنك سويسري في الحسابات عند إقفالها، وهو يتعلق بالتزامات تعويضات في شكل معاشات تقاعدية تدفع للموظفين السابقين في إطار صندوق التأمينات للموظفين (انظر أيضاً الفقرة 121 المتصلة بذلك).

## صافي الأصول

98 يشمل صافي الأصول الأموال المخصصة وغير المخصصة، والأموال من خارج الميزانية، والناتج من غير الميزانية، والفائض بالنسبة للسنة المالية، وآثار التحول إلى معايير IPSAS. وفي عام 2013 تمخض صافي الأصول عن قيمة سلبية تبلغ 196,2- مليون فرنك سويسري، ما يمثل تحسيناً مقارنة بمبلغ 227,7- مليون فرنك سويسري في عام 2012.

99 في هذا العام تغير أسلوب عرض صافي الأصول للامتثال على نحو أفضل مع المعيار IPSAS 1 ولتحسين الشفافية. وعلى وجه الخصوص، تحققنا من أن العرض المختلف في بيان الاختلافات في صافي الأصول يظهر فعلاً النتائج والتسوية لكل صندوق، على النحو المحدد في الفقرة 114 أدناه.

100 في تقرير العام الماضي أوصينا (التوصية رقم 8/2012) بتكييف الكشف الحالي للجدول الأول "بيان الوضع المالي" والجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" (انظر الفقرة أعلاه)، والملاحظات ذات الصلة، مع النص المعدل في اللوائح المالية، مما يوفر بيانات مفصلة عن جميع مكونات صافي الأصول.

101 نحن نقر بأن عرض صافي الأصول قد تم تعديله وهو يقدم بالتفصيل مختلف الأوضاع المدرجة في صافي الأصول، ويكشف عن حساب الاحتياطي في بند منفصل ويبلغ عن إدارته في الملاحظة 4.

102 ويرد شرح لجميع التحركات في صافي الأصول في الجداول والملاحظات المختلفة في تقرير الإدارة المالية، وبصفة خاصة:

أ ) الجدول الثاني "بيان الأداء المالي"، حيث يبين الفائض بالنسبة للفترة (2,8 مليون فرنك سويسري).

ب) الجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" مع بيان التحركات بصورة منفصلة لكل صندوق، وآثار المعايير المحاسبية IPSAS.

ج) الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية" حيث تبين "الفائض/العجز في الصندوق 1000 الذي يغطيه السحب من حساب الاحتياطي" و"الزيادة في احتياطي الصندوق 1010". والجدول الخامس لا يتضمن "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية" فحسب، بل يظهر فيه أيضاً التوفيق المحاسبي بين نواتج الميزانية (المبلغ الفعلي) والمبالغ المعتمدة في البيانات المالية (انظر أيضاً في هذا الصدد الملاحظة 25).

د ) الملاحظة 3 "المبادئ المحاسبية الرئيسية" في الفقرة المتصلة "بقيد الأموال"، وبصفة خاصة الفقرة الفرعية المعنونة "الأموال المخصصة"، وفي الفقرة المتصلة "بحساب الاحتياطي".

ﻫ ) الملاحظة 4 "إدارة صافي الأصول" حيث ترد قائمة بالتحركات في حساب الاحتياطي والتوفيق بين "الأموال المخصصة للمنظمة" - كما هو الحال في الجدول الثالث - وحساب الاحتياطي.

# الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

103 وتناولنا على نطاق واسع مسألة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في تقريرنا في العام الماضي. وعلينا أن نشير إلى أن فريق مهام الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية (UNTFAS) أجاب على سؤالنا المحدد، في 16 فبراير 2013، قائلاً *"إنه في حالة عجز الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، فإن المنظمات الأعضاء تتحمل المسؤولية عن هذه النتيجة بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية"*.

104 وأعلن الفريق UNTFAS صراحة أن خصوم الصندوق UNJSPF لا يتعين تضمينها في البيانات المالية للاتحاد.

105 ومع ذلك، ونظراً إلى أنه من غير الممكن استبعاد تأثير خصوم الصندوق UNJSPF في المستقبل على الوكالات الأعضاء، نود أن نسترعي انتباه المجلس مرة أخرى لهذا النوع من *"المخاطر الهامة المحتملة"*، كما قال سلفنا أيضاً.

# بيان الأداء المالي 2013

106 يظهر هذا البيان أن إيرادات ونفقات الاتحاد التشغيلية والمالية مصنفة ومبينة ومعروضة على أساس متسق من أجل توضيح صافي العجز أو الفائض للسنة. وقد أدت النتيجة الناجمة عن الفترة إلى فائض قدره 2,8 مليون فرنك سويسري.

## الإيرادات والنفقات

107 بلغ مجموع الإيرادات 197,0 مليون فرنك سويسري بزيادة قدرها 18,7 مليون فرنك سويسري (10,5+ في المائة) مقارنة بعام 2012 (178,3 مليون فرنك سويسري)، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى زيادة ’1‘ المساهمات الطوعية (7,2+ مليون فرنك سويسري، 72,2+ في المائة)، ’2‘ والإيرادات التشغيلية الأخرى (5,1+ مليون فرنك سويسري، 12,9+ في المائة)، وبصفة خاصة الزيادة في الإيرادات من خارج الميزانية المتعلقة بدعم المشاريع، ’3‘ والإيرادات المالية (6,0+ مليون فرنك سويسري، 525,3+ في المائة) الناتجة بصفة رئيسية في مكاسب غير محققة في سعر الصرف (6,1+ ملايين فرنك سويسري)، وهو ما أبلغ عنه في الملاحظة 22. أما الاشتراكات المقررة، والبالغة 126,9 مليون فرنك سويسري، أي 64,4 في المائة من إجمالي الإيرادات، فقد حققت زيادة طفيفة فقط (0,3+ مليون فرنك سويسري، أي 0,2+ في المائة) مقارنة بعام 2012، كما ورد في الملاحظة 21 من تقرير الإدارة المالية.

108 بلغ مجموع النفقات 194,4 مليون فرنك سويسري بانخفاض قدره 2,1 مليون فرنك سويسري (1,7- في المائة)، مقارنة بعام 2012 (196,3 مليون فرنك سويسري). وانخفضت نفقات الموظفين، 196,3 مليون فرنك سويسري، بنسبة 75,3 في المائة من إجمالي النفقات، بمقدار 2,1 مليون فرنك سويسري (1,4- في المائة) كما ورد في الملاحظة 23 من تقرير الإدارة المالية. وسجل الانخفاض الكبير في نفقات الموظفين فقط في الباب الفرعي "الرواتب والعلاوات" (5,5- مليون فرنك سويسري)، في حين كانت هناك زيادات ليس فقط في "تسوية صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة" ولكن أيضاً في "منحة التعليم"، وفي نفقات الموظفين الأخرى (3,3+ مليون فرنك سويسري).

## الإبلاغ بحسب الأبواب

109 يرد عرض المعلومات بحسب الأبواب في الملاحظة 24 في البيانات المالية 2013. والغرض من هذا التقسيم هو التمكن من إدراج النفقات مباشرة في الأبواب المعنية. كما أن هذه المنهجية تتيح تصنيف النفقات والإيرادات، بحسب مصدر التمويل ومركز التكلفة أساساً. الاختلاف الأوضح عن عام 2012 هو زيادة نسبة الصناديق الاستئمانية سواء بين إجمالي الإيرادات (7,1 في المائة في عام 2013، مقابل 3,9 في المائة في عام 2012) وإجمالي النفقات (8,0 في المائة في عام 2013، مقابل 4,5 في المائة في عام 2012).

110 ويرجع هذا الاختلاف، كما تم التحقق منه مع إدارة مكتب تنمية الاتصالات، إلى زيادة في الأموال الواردة وتعجيل الأنشطة المتعلقة ببعض المشاريع. وعلينا أن نحدد أن الزيادات المسجلة في الإيرادات والنفقات لهذا الباب غير مترابطة مباشرة الواحدة بالأخرى.

### *رقمنة ملفات الموظفين*

111 أوصينا في العام الماضي (التوصية 10/2012) برقمنة ملفات الموظفين، وذلك بهدف منع فقدان البيانات عَرَضاً ولإنشاء واجهة مباشرة لملفات الموظفين مع نظام SAP للموارد البشرية.

112 وتشير الإدارة إلى أنه قد أنشئ في 19 أبريل 2013 *"مخطط مفصل (DBBP) لنظام الملفات الشخصية الإلكترونية للموظفين (الأرشفة الرقمية)"*، يضم عملية HRAD (خدمة E&B) التجارية ومناقلة بنية ملف الموظف الشخصي (الورقي)، وأن هذا النظام مرتبط بنظام SAP-ERP\_HCM.

113 وقد تحققنا من استكمال نموذج أولي للنظام وأن مرحلة اختبار جارية حالياً. وسوف نراقب بدء تشغيل النظام في حينه.

# بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

114 تغير الجدول الثالث، "بيان الاختلافات في صافي الأصول"، عما كان في تقرير الإدارة المالية في السنة السابقة؛ وهو لا يمثل هذا العام تحركات الأموال المخصصة وغير المخصصة المتراكمة وآثار تطبيق المعايير IPSAS فحسب وإنما يشمل التحركات لكل نوع من الأموال، كما جاء في الملاحظة 4.

115 نلاحظ أن مبلغ 2 مليون فرنك سويسري قد سحب من فائض السنة المالية 2013 لزيادة أموال صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وفقاً لتعليقات الأمين العام على تقريرنا في العام الماضي (التوصية 6/2012). وعلاوة على ذلك، تم سحب مبلغ آخر قدره 2 مليون فرنك سويسري، مع مراعاة اللوائح المالية والقواعد المالية (المادة 10، الفقرة 5، والمادة 12، الفقرة 4) باعتبار ذلك حالة استثنائية، من أجل *"صندوق ضمان التأمين الصحي"* المخصص لتمويل الخطة الجديدة للتأمين الصحي ابتداء من عام 2014.

# مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2013

116 يعرض الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2013" امتثالاً للمعيار IPSAS 24 الذي يتطلب تضمين البيانات المالية هذه المقارنة الناتجة عن تنفيذ الميزانية نفسها. كما أن المعيار ينص على توضيح أسباب حدوث فوارق هامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

117 ويتضمن الجدول الخامس أيضاً عملية التوفيق المحاسبية للاختلافات بين تنفيذ الميزانية (المبالغ الفعلية) والمبالغ المعتمدة في بيان المحاسبة. ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 25 في تقرير الإدارة المالية، كما نشير إلى تعليقات الأمين العام الواردة في تقرير الإدارة المالية. وقد أظهرت المراجعات أن تحويلات الاعتمادات بين القطاعات أجريت طبقاً للمادة 11 من اللوائح المالية.

# جدول التدفقات النقدية بالنسبة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

118 يحدد جدول التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الداخلة، والبنود التي أنفق عليها النقد أثناء الفترة المستعرضة، والرصيد النقدي في تاريخ الإبلاغ.

119 وفي عام 2013 أبلغ الاتحاد عن تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل بمقدار 9,1- مليون فرنك سويسري، أقل سلبية مقارنة بعام 2012 عندما كانت القيمة 13- مليون فرنك سويسري. وكذلك أبلغ عن تدفقات نقدية سلبية في 2013 و2012 و2011 من أنشطة التمويل (1,5‑ مليون فرنك سويسري) بسبب تسديد قرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية. وأظهر صافي التدفقات المالية من أنشطة الاستثمار (19,6- مليون فرنك سويسري) تفاوتاً سلبياً من عام 2012، عندما كانت القيمة 32,3 مليون فرنك سويسري؛ ويرجع هذا التفاوت بصفة رئيسية إلى الزيادة في الاستثمارات وفي حيازة الأصول المادية.

120 وأظهر صافي النتيجة في التدفقات النقدية وما يعادلها زيادة تبلغ 20,2 مليون فرنك سويسري في عام 2013. وقد فحصنا البنود الأساسية عن طريق انتقاء عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات التي وقع عليها الاختيار كانت مدعمة على النحو المناسب بتوثيق مساند. وبذلك تم التحقق من بيان التدفق النقدي وتأكيده.

# صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد

121 كانت الصناديق المبلغ عنها في الملحق باء 2 من تقرير الإدارة المالية للاتحاد ثلاثة وهي *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* (بأصول إجمالية تبلغ 6,3 ملايين فرنك سويسري)، و*"صندوق معاشات التقاعد"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 1,5 مليون فرنك سويسري)، و*"صندوق المساعدة"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 0,2 مليون فرنك سويسري).

122 وقد راجعنا الصناديق الثلاثة والمعاملات الأساسية دون أن نتبين أي خطأ و/أو بيان معيب.

123 لاحظنا بعض البطء في إجراءات التحقق من دوام البقاء على قيد الحياة للمستفيدين وفي إجراءات تعليق وإلغاء المعاملة التقاعدية. ولاحظنا في قضية محددة بعد نتيجة سلبية للخطوة الأولى من هذا الإجراء ("*شهادة - إثبات البقاء على قيد الحياة*") المؤرخ 15 ديسمبر 2011، استمرار تسجيل دفعات شهرية في عام 2013، على الرغم من وقفها وعدم إرسالها.

124 وبالنسبة *"للصندوق الاحتياطي والتكميلي"* و*"صندوق معاشات التقاعد"* في بند الخصوم في إطار *"مزايا الموظفين"*، فقد سجل اعتمادان إكتواريان يبلغان على التوالي 54 000 فرنك سويسري و36 000 فرنك سويسري تماشياً مع الخبرة الإكتوارية التي جرت في عام 2010.

125 في العام الماضي، وتماشياً مع سلفنا، ونظراً لعدم صلة قيمة هذه الاحتياطيات مقارنة بقيمة الأصول، أوصينا (التوصية 11/2012) أن يكون هناك استعراض إكتواري كل 5 سنوات.

126 نعترف بأن الأمين العام أصدر في العام الماضي تعليمات إلى دائرة إدارة الموارد المالية بأن تجري في عام 2015 دراسة إكتوارية جديدة لصندوق التقاعد القديم. وسوف نراقب مواصلة تنفيذ هذه التوصية.

# برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناديق الاستئمانية

127 تنص القاعدة 5 في الملحق 2 للوائح المالية على *"أن يفتح حساب منفصل لكل مساهمة طوعية أو صندوق استئماني في حساب خاص للاتحاد"*.

128 وفي الملحق باء 3 لتقرير الإدارة المالية يرد ذكر مشروعين يتعلقان بنشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أدرجت الصناديق الاستئمانية في الملحق باء 4 لتقرير الإدارة المالية. وبعض هذه الصناديق يمول عن طريق السحب من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على ترخيص من اللجنة التوجيهية للصندوق. وتمول المشاريع الأخرى بمساهمات محددة واتفاقات منظمة مع الجهات المانحة. وترد في الملحق باء 5 قائمة بالمشاريع المرتبطة بالصندوق المذكور.

129 لاحظنا أن بعض الإجراءات المتعلقة بتحويل المبالغ، لإغلاق السنة المالية و/أو إغلاق المشروعات الممولة من خارج الميزانية في البيانات المالية للأموال من طرف ثالث، أدت إلى الحاجة لتصحيحات يدوية من قبل الموظفين. وتنطوي تصفية الحسابات على صعوبات تقنية بسبب معاملات قديمة لا يمكن إزالتها.

**الاقتراح رقم 4**

130 سعياً للحد من مخاطر الوقوع في أخطاء، نقترح النظر في إدخال تعديلات وتحسينات على الإجراءات المذكورة أعلاه.

**تعليقات الأمين العام**

في عام 2013 تم بالفعل تسوية بعض المعاملات القديمة واستعيض عن إجراء نقل أرصدة المقترح لدى إغلاق حساب 2010 بإجراء جديد اعتُمد في نهاية 2013. ومكننا ذلك من تدوين الأرصدة الافتتاحية للمشاريع بشكل صحيح في عام 2014.

131 وعلاوة على ذلك، فإننا واجهنا صعوبات وتباطؤ في أنشطة توفيق الأرقام المبلغ عنها في الملاحظة 20 "الأموال المخصصة وغير المخصصة من خارج الميزانية". وأخذنا عينات من المشاريع والصناديق وتمت بنجاح عملية التوفيق لجميع المشاريع المختارة. ومع ذلك، لاحظنا في الواقع عدم توفر عملية توفيق مباشرة وفورية لمجموع المبالغ المذكورة في الملاحظة 20 مع الحسابات المسجلة في النظام.

**التوصية رقم 4**

132 لذا نوصي الإدارة بوضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن المحاسبة والإبلاغ عن الأموال من خارج الميزانية وذلك لتبسيط عملية توفيق ملحقات تقرير الإدارة المالية مع الملاحظة 20.

**تعليقات الأمين العام**

سيتم توثيق إجراءات المحاسبة والإبلاغ من أجل ضمان تقاسم الدراية وإنتاج وثائق مراجعة لتمكين كفاءة توفيق الأرقام من خارج الميزانية.

# تقييم وحدة المراجعة الداخلية

133 وفقاً للمعايير الدولية، مثل ISSAI 1610 وISSAI 200 c.2.45 وINTOSAI gov 9140 وINTOSAI gov 9150، فإن واحدة من مهام المراجع الخارجي هي تقييم وحدة المراجعة الداخلية.

134 للتقييم في منظومة الأمم المتحدة، يشار إلى المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للمراجعة 202 *"تقييم خدمات المراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة"* المذكورة أعلاه، التي اعتمدها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الرابعة والثلاثين في نوفمبر 1992، وأضيف إليها قسم جديد في دورته الخامسة والثلاثين في نوفمبر 1993، وروجعت المقدمة في دورته الحادية والأربعين في أكتوبر 2000. لقد اقترحنا، في اجتماع فريق المراجعين الخارجيين في فيينا الذي عقد في ديسمبر 2013، تحديث المبادئ التوجيهية. ونظراً لضيق الوقت، لم يناقش الموضوع المقترح، وأرجئت المسألة إلى الاجتماع التالي للفريق، الذي سيعقد في ديسمبر 2014.

135 وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) بأن نقوم بإجراء تقييم للوحدة الداخلية للمراجعة بموجب التوصية رقم 5 في تقريرها إلى المجلس المؤرخ 31 مايو 2013 (الوثيقة C13/65-A).

136 وعلى الرغم من تقادم المبدأ التوجيهي 202، فقد كان يستخدم كأساس للتقييم الذي قمنا به، نظراً لتوحيد النهج في إطار الأمم المتحدة، وقد تم تحديث القائمة المرجعية المحددة عند الحاجة.

137 أجرينا تقييمنا من خلال المقابلات وتبادل الرسائل الإلكترونية مع رئيس وحدة المراجعة الداخلية، ومن خلال تحليل الوثائق الرئيسية. وقمنا أيضاً بتحليل الملفات المتعلقة بالمراجعات التي أجريت في العامين الماضيين من قبل وحدة المراجعة الداخلية.

فيما يلي أدناه قائمة ببعض الوثائق التي قمنا بتحليلها من أجل تقييم وحدة المراجعة الداخلية:

• اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (طبعة 2010)؛

• دليل المراجعة الداخلية للاتحاد، الذي لم تستحدث فصوله (باستثناء الفصل 1) منذ عام 2012؛

• ميثاق المراجعة الداخلية (1999.06.10، حلت محلها نسخة 2013.06.27)؛

• خطة المراجعة الداخلية لعام 2012 (SG-SGO/IA/12-03)؛

• خطة المراجعة الداخلية لعام 2013 (SG-SGO/IA/13-01)؛

• خطة المراجعة الداخلية لعام 2014 (SG-SGO/IA/13-19)؛

• مشروع ملخص الاجتماع 168 للجنة إدارة الأمانة العامة (الوثيقة 169-2 بتاريخ 2013.09.04)؛

• تقارير المراجع الداخلي عن أنشطة المراجعة الداخلية:

○ C12/INF/2-E بتاريخ 2012.03.29

○ C12/INF/4-E بتاريخ 2013.04.05

○ C14/47-E بتاريخ 2014.03.18

• الوثيقة IMAC-6/14 بتاريخ 2013.11.30

• التقارير السنوية للجنة IMAC:

○ C13/-65E بتاريخ 2013.6.3

○ C14/22-E بتاريخ 2014.3.31

• تقرير المراجعة الداخلية (مراجعة الحضور الإقليمي للاتحاد - المكتب الإقليمي ومكاتب المناطق، آسيا والمحيط الهادئ) - SG-SGO/IA/13-04 بتاريخ 2013.04.29؛

• تقرير المراجعة الداخلية (مراجعة الحضور الإقليمي للاتحاد - المكتب الإقليمي ومكاتب المناطق، لرابطة الدول المستقلة) - SG-SGO/IA/13-13 بتاريخ 2013.07.07؛

• تقرير المراجعة الداخلية (مراجعة الحضور الإقليمي للاتحاد - المكتب الإقليمي ومكاتب المناطق، الأمريكتان) - SG-SGO/IA/13-15 بتاريخ 2013.11.29؛

• وثائق متنوعة أخرى.

138 تتبع وحدة المراجعة الداخلية المعايير الدولية، مع إشارة خاصة إلى المعايير IIA، المشار إليها على حد سواء في دليل المراجعة الداخلية للاتحاد وفي ميثاق المراجعة الداخلية.

139 وتتكون وحدة المراجعة الداخلية حالياً من مراجعين اثنين (بما في ذلك رئيس الوحدة) ومساعد مراجعة، يعمل 50 في المائة من الوقت منذ يناير 2014 (سابقاً بدوام كامل). وتفي الخلفية والتأهيل المهني للموظفين بالمعايير المطلوبة وبأهداف ولاية كل منهم، كما يتضح من الجدول التالي:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرتبة** | **المنصب في الوحدة** | **المؤهلات المهنية** | **أعلى درجة تعليمية** | **سنوات الخبرة في المراجعة** |
| P.5 | رئيس الوحدة | مراجع داخلي معتمد (CIA)؛  شهادة في ضمان إدارة المخاطر (CRMA) | ماجستير في المحاسبة | < 20 سنة |
| P.3 | مراجع | مراجع داخلي معتمد (CIA) | ماجستير في إدارة الأعمال | 15-10 سنة |
| G.5 | مساعد مراجع |  | ماجستير في إدارة الأعمال، المرحلة 1، الجامعة المفتوحة؛ شهادة عليا في إدارة الموارد البشرية، الجامعة المفتوحة | > 3 سنوات |

140 الموظفون على بينة من مدونة أخلاقيات معهد المراجعين الداخليين (IIA)، وميثاق المراجعة الداخلية يشجع التصرف بموجبها. يتبع الموظفون الفنيون خطة تدريبية، على أساس سنوي، للحفاظ على الشهادات واستمرار التعليم المهني (CPE). رئيس الوحدة يرصد أسبوعاً على الأقل كل سنة في خطة المراجعة لغرض التدريب الرسمي لموظفي المراجعة. ويذكر أنه لا توجد مشاكل في الميزانية للتدريب، على الرغم من ضرورة التماسها في كل مرة من شعبة الموارد البشرية لتوفير المبالغ المطلوبة. ولكن هذا هو الإجراء المعهود والمطبق بشكل عام للتدريب في الاتحاد. وكل عام يمتثل الموظفون الفنيون في الوحدة مع متطلبات معهد المراجعين الداخليين من حيث استمرار التعليم المهني. وهذه العملية تسمح لهم بالحفاظ على الشهادات الخاصة بهم. والخيار في الاتحاد هو التوظيف على المستوى المهني في الوحدة فقط للأفراد الذين يتمتعون بوضع *مراجع داخلي معتمد* (CIA)*.*

## الحاجة إلى خطة مراجعة متعددة السنوات

141 يقدم مراجع الحسابات الداخلي خطة عمل سنوية للمراجعة الداخلية، وليس خطة مراجعة متعددة السنوات (طويلة أو متوسطة الأجل). وتقدم وحدات المراجعة الداخلية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، التي استشارها رئيس الوحدة، خطة مراجعة سنوية فقط، والبعض الآخر خطة ثنائية السنوات. ومن حيث المرجعية وتماشياً مع الممارسات الجيدة، يصف دليل المراجعة لشعبة المراجعة الداخلية في الأمم المتحدة (القسم B.5.1) أن الشعبة تقوم *"بإعداد خطط عمل المراجعة على أساس دورة متجددة لمدة ثلاث سنوات، تستند في المقام الأول إلى عمليات تقييم المخاطر"*.

**الاقتراح رقم 5**

142 نقترح على وحدة المراجعة الداخلية اعتماد خطة مراجعة متعددة السنوات، على أساس دورة متجددة، تقوم على عملية لتقييم المخاطر.

**تعليقات الأمين العام**

سوف تسعى وحدة المراجعة الداخلية إلى توسيع نطاق تخطيط المراجعة ليصبح على أساس متعدد السنوات.

## على الرغم من عدم تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة (ERM) بعد، من الضروري وضع خطة تقوم على تقييم المخاطر

143 قارنا خطط العمل السنوية للأعوام 2012 و2013 و2014 ووجدنا تحسينات بينها. وتعرّف الخطط بأنها *"قائمة على المخاطر"*، ولكن هذا لا يفضي إلى قيام وحدة المراجعة الداخلية بتقييم المخاطر. ونلاحظ أن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) لم يتم تنفيذها بعد في الاتحاد. وتنفيذاً للقرار 151 لمؤتمر المندوبين المفوضين (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، عقدت ورشة عمل حول *"إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM) في الاتحاد"* في مايو 2013. ولقيت إدارة الاتحاد الدعم من هيئة *"دالبيرغ مستشاري التنمية العالمية"* في إعداد وتسهيل ورشة عمل لصالح الإدارة التنفيذية في مجال SRM.

144 وأوصت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) في تقريرها السنوي لعام 2013 *"بأن يواصل الاتحاد وضع ترتيبات منتظمة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة كمسألة ذات أولوية، ودعم ذلك من خلال تخصيص الموارد اللازمة في الميزانية"*. وفي تقريرها السنوي لعام 2014، اعترفت IMAC بأن هناك تحسينات في إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بتحديد المخاطر. ومع ذلك، أوصت IMAC *"بزيادة المساعي الرامية إلى وضع ترتيبات منهجية لإدارة المخاطر وتطبيقها على المستوى التشغيلي باعتبارها جزءاً من عملية الأعمال، مع وضع سجل للمخاطر وتحديد المسؤولين عن المخاطر واستعراض الإدارة العليا لذلك بانتظام"*.

145 ويقضي المبدأ 2010.A1 في معايير معهد المراجعة الداخلية (IIA) *"بأن تستند خطة التزامات نشاط المراجعة الداخلية إلى تقييم موثق للمخاطر، يجري سنوياً على الأقل"*. وبحسب دليل المراجعة الداخلية للاتحاد، يمسك رئيس وحدة المراجعة الداخلية في الاتحاد سجل مخاطر.

146 وفيما يتعلق بهذا الموضوع، نلاحظ أنه لا توجد قواعد بشأن تواتر إجراء مراجعة لكل وظيفة مالية وغير مالية رئيسية في المنظمة؛ وبما أن إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) لم تنفذ بعد، يتبع رئيس وحدة المراجعة الداخلية سجل المخاطر الخاص به ومدخلات الإدارة، لتحديد ما هي عمليات المراجعة التي سوف تدرج في خطة العمل السنوية.

**التوصية رقم 5**

147 على الرغم من أننا ندرك أنه قد تكون هناك مشكلة في إجراء تقييم المخاطر دون إدارة المخاطر المؤسسية، فإننا نوصي المراجع الداخلي بتعزيز العملية لإنتاج خطة مراجعة "على أساس المخاطر" انطلاقاً من سجل المخاطر وتحليل المخاطر (وأن تنفذ العملية سنوياً).

**تعليقات الأمين العام**

تماشياً مع التوصية التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة أيضاً، سوف تعزز وحدة المراجعة الداخلية عملية التخطيط وسوف تدرج في خطة المراجعة عناصر تحليل المخاطر والأولويات.

## هل تغطي خطة العمل السنوية على نحو كافٍ جميع المخاطر؟

148 في خطة العمل السنوية (AWP) 2013 تم التخطيط لثلاث عمليات مراجعة (اثنتان منها تناولتا المكتب الإقليمي ومكاتب المناطق في كل من رابطة الدول المستقلة والأمريكتين). ولم تجر أي عمليات مراجعة في مقر الاتحاد في العامين الماضيين. مراجعتان فقط في عام 2011 عن *"تكاليف المنشورات"* وعن *"المساهمات الطوعية"*. ومع ذلك، لاحظنا تحسناً في عدد المراجعات المخطط لها في خطة العمل السنوية لعام 2014.

149 وفيما يتعلق بمراجعات المكاتب الإقليمية، قمنا بفحص بعض المستندات الداعمة. ووفقاً لخطة العمل السنوية 2013، احترم التوقيت وقدمت التقارير إلى الأمين العام، الذي أحالها إلى المديرين المعنيين. وتم توثيق الاستعراضات الأولية والمناقشات مع الإدارة بشكل صحيح. وتم تبادل جميع المستندات الداعمة المتعلقة بالمراجعات مع المراجعين، وروجعت واعتمدت من قبل رئيس وحدة المراجعة الداخلية. وتضمنت تقارير المراجعة توصيات لم ترفض الإدارة العليا أياً منها.

150 وفي واقع الأمر، لجأنا نحن أيضاً في العام الماضي إلى استخدام بعض النتائج ذات الصلة بالمكاتب الإقليمية.

151 وعلاوة على ذلك، رأينا أنه في أعقاب توصية اللجنة IMAC رقم 1 في التقرير السنوي الثاني (الوثيقة C13/65-A)، تم تقديم خطة العمل السنوية للمراجع الداخلي لعام 2014 إلى اللجنة IMAC قبل إقرارها من قبل الأمين العام.

**الاقتراح رقم 6**

152 تبعاً لتوصيتنا السابقة رقم 5، من المهم في رأينا ربط النشاط بالخطر. ومع أننا لاحظنا في خطة العمل السنوية 2014 عدداً أكبر من عمليات المراجعة المخطط لها على مستوى المقر الرئيسي، نقترح على وحدة المراجعة الداخلية أن تحدد للأمين العام وللجنة IMAC أثناء عملية الموافقة على خطة العمل السنوية، إذا كان عدد المراجعات المخطط لها كافية لتغطية المخاطر الرئيسية المستبانة.

**تعليقات الأمين العام**

سوف تحيط وحدة المراجعة الداخلية الأمين العام واللجنة IMAC علماً بما إذا كان قد تم تحديد أي ثغرات في تغطية المراجعات.

**الاقتراح رقم 7**

153 تبعاً لاقتراحنا السابق رقم 5، ونظراً إلى أنه قد يكون من الصعب تغطية جميع المخاطر المستبانة في سنة معينة، نقترح أن تقدم وحدة المراجعة الداخلية في خطة عمل متعددة السنوات عدداً من المراجعات كافية لأن تغطي، في فترة معينة، المخاطر الرئيسية المستبانة.

**تعليقات الأمين العام**

سوف تسعى وحدة المراجعة الداخلية لتمديد تخطيط المراجعة على أساس متعدد السنوات مع مراعاة تغطية المراجعة للمخاطر الرئيسية التي تحددها الوحدة.

## هل الموارد المخصصة لوحدة المراجعة الداخلية كافية؟

154 نحن نشاطر تحليل اللجنة IMAC بشأن ضرورة دراسة إمكانية تحسين الموارد المخصصة لوحدة المراجعة الداخلية. ونأخذ في الاعتبار أيضاً أن الأمين العام رد على اللجنة IMAC أنه لا يمكن تعزيز الموارد المتاحة حالياً لدى الوحدة.

155 نعتقد أنه لا يمكن تقييم ما إذا كانت الموارد كافية لتغطية مراجعة جميع المخاطر ومساحات الاتحاد الأكبر إلا من خلال تنفيذ تحليل سليم للمخاطر ورصد الوقت اللازم للمراجعة.

**الاقتراح رقم 8**

156 مع أننا ندرك وجود نظام مفصل لرصد الوقت، نقترح أن تربطه وحدة المراجعة مع جميع المهام الممكنة المتوقعة في خطة العمل السنوية وخطة العمل المتعددة السنوات (انظر الاقتراح رقم 7)، من أجل إعطاء المزيد من العناصر والمعلومات إلى الأمين العام للبت في المستقبل في مدى كفاية الموارد المتاحة لوحدة المراجعة الداخلية.

**تعليقات الأمين العام**

ستعطى وحدة المراجعة الداخلية تعليمات لمواصلة رصد الوقت التي تستخدمه ورفع تقارير بشكل منتظم عن التقدم المحرز إزاء خطة العمل السنوية.

## ذاتية المراجع الداخلي واستقلاليته

157 ترتبط المراجعة الثالثة المخطط لها لعام 2013 مع الإطار التنظيمي الداخلي للاتحاد (أوامر الخدمة). وقد ألغيت من جانب الأمين العام بسبب تغيير الأولويات، والذي حدد الإدارة المعنية - بتنسيق من دائرة الشؤون القانونية ودائرة إدارة الموارد البشرية - لاستعراض أوامر الخدمة.

158 وفي ميزانية وحدة المراجعة الداخلية ثمة مقدار صغير مخصص للخدمات التعاقدية (5 000 فرنك سويسري لعام 2014). ومن ناحية أخرى، فإن رئيس الوحدة ليس لديه سلطة ليدير مباشرة هذه الميزانية، والاستعانة بمساعدة خارجية عندما تدعو الضرورة لمهارات خاصة. ولا بد من اتباع الإجراءات الاعتيادية في الاتحاد للبت في الإنفاق مع التراخيص ذات الصلة. وقد ينطوي ذلك على مأخذ إذا دعت الحاجة، لمراجعة محددة في مجالات حساسة، إلى دراية غير متوفرة في وحدة المراجعة الداخلية.

**الاقتراح رقم 9**

159 نقترح، بروح تعزيز استقلالية وحدة المراجعة الداخلية، أن يشير رئيس الوحدة، إذا لزم الأمر، في إطار عملية الموافقة على خطة العمل السنوية، إلى المبلغ اللازم لتوظيف خبرات مهنية محددة. وبهذه الطريقة يمكن للأمين العام، وبشكل غير مباشر اللجنة IMAC، أن يوافق أو لا يوافق على المبلغ المدرج في الميزانية ومن ثم تستطيع الوحدة أن تتعامل مباشرة بالمبلغ المخصص للخدمات التعاقدية، إذا لزم الأمر خلال العام، باتباع إجراءات الاتحاد بصدد الالتزام بالإنفاق.

**تعليقات الأمين العام**

خلال عملية تخطيط المراجعة السنوية، أو كلما لزم الأمر في غضون العام، يحدد رئيس وحدة المراجعة الداخلية الحاجة إلى دراية محددة. وهذا يمكن الأمين العام من إتاحة الموارد اللازمة، في إطار الميزانية العامة للاتحاد.

## التعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

160 فيما يتعلق بقواعد دليل المراجعة الداخلية للاتحاد، ومع أن من الممكن دوماً تعزيز الاتصال مع المراجع الخارجي للحسابات، فإننا نعترف بأن تلقينا حتى الآن وفي الوقت المناسب تدفقاً مستمراً من المعلومات من وحدة المراجعة الداخلية.

# الملحـق 1

## متابعة التوصيات الواردة في تقريرنا السابق

|  | **التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **تعليقات وردت من الأمين العام حتى صدور هذا التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 1**  **2012** | ***اشتراط ازدواج التوقيع للمبالغ فوق 5 000 فرنك سويسري***  رغم أننا فهمنا من الإدارة ما يتعلق بإمكانية اشتراط توقيعين في المكاتب الميدانية، إذ قد لا يوجد في المكتب الميداني إلا موظف فني واحد، فإننا نوصي الإدارة باشتراط توقيعين في العمليات المالية مع المصارف بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز 5 000 فرنك سويسري كلما كان ذلك ممكناً، وبأنه ينبغي للموظف المسؤول في الميدان في حالة تعامله وحده بشأن حساب مصرفي للاتحاد أن يتلقى ترخيصاً مسبقاً بذلك من الإدارة. | تطبق هذه الإجراءات كلما كان ذلك ممكناً. وفي حالة المكاتب الميدانية التي لا يمكن فيها توفر توقيعين بسبب قيود محددة (قيود قانونية في حالة بعض البلدان بالنسبة للتوقيعات المصرفية)، فتطبق ترخيصات ورقابة محددة. | يتم تطبيق الإجراءات وفقاً لتعليق الأمين العام.  علاوة على ذلك، روجعت قائمة التوقيعات المأذون بها وتم تذكير المسؤولين في المكاتب الميدانية بالمسارعة إلى الإبلاغ عن أي تغييرات بصدد الموظفين المفوضين بالتوقيع. وعلاوة على ذلك، تم تحديث مذكرة داخلية من دائرة إدارة الموارد المالية بخصوص تفويض التوقيع لتعكس أحدث التغيرات في الموظفين المفوضين فضلاً عن عتبة 5 000 دولار أمريكي في المكاتب الميدانية. | لم تنفذ في عام 2013، كذلك في ضوء ما صرح به المراجع الداخلي في تقاريره عن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق الصادرة في عام 2013.  نأخذ علماً كذلك بأن التنفيذ جارٍ في عام 2014. |
| **التوصية 2**  **2012** | ***النقد الحاضر في المكاتب الميدانية***  نرى أن الاختلاف الذي وجدناه بسبب مسألة التوفيق غير مهم من حيث القيمة. إلا أننا نوصي الإدارة بأن تشدد الضوابط على النقد الحاضر، وبأن تتخذ من التوصية المقدمة من المراجعة الداخلية مرجعاً لها في تقاريرها المتصلة بالحضور الإقليمي للاتحاد. | يجرى توفيق الأموال النقدية في الوقت الحاضر بصفة شهرية في المكاتب الميدانية. ولذلك فإن أي عد يجرى في غضون الشهر من شأنه أن يثير مسائل توفيقية بسبب ذلك. وستكفل دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) إجراء استعراض للعملية الحالية في عام 2013. وقد حددت هذه المسائل بالفعل في تقارير المراجعة الداخلية التي أعدت مؤخراً بالإضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية الرامية إلى التخفيف من المخاطر المتصلة بها. وقد وافقت الإدارة بالفعل على هذه التوصيات وستتخذ تدابير أخرى في عام 2013. | تقوم دائرة إدارة الموارد المالية حالياً بعملية توحيد تقارير الإدارة النقدية ومراجعة عملية رفع التقارير من أجل تحسين عملية التوفيق. سيتم الانتهاء من بدء التنفيذ في عام 2014. | لم تنفذ في عام 2013، كذلك في ضوء ما صرح به المراجع الداخلي في تقاريره عن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق الصادرة في عام 2013.  نأخذ علماً كذلك بأن التنفيذ جارٍ في عام 2014. |
| **التوصية 3**  **2012** | ***"الحق في المساحة"***  بالنظر إلى أن من المهم ومن مصلحة الاتحاد تمديد "الحق في المساحة" الذي منحته ولاية جنيف للاتحاد منذ سنة 1967، فإننا نوصي الإدارة بالبدء في أقرب فرصة ممكنة في إجراء المفاوضات بهذا الشأن مع سلطات البلد المضيف المختصة. | في يناير 2013 أجرى المستشار القانوني اتصالات مع سلطات البلد المضيف المختصة من أجل الشروع في عملية التفاوض. | رحبت السلطات المختصة في البلد المضيف بطلب الاتحاد من حيث المبدأ وأكدت اهتمامها وأن المزيد من التطورات ستحدث جراء القرارات المتعلقة باستبدال مبنى فارامبيه، والتي لا تزال حالياً قيد المناقشة. | مفتوح  نأخذ علماً بالمعلومات بشأن هذه المسألة التي قدمتها الإدارة. |
| **التوصية 4**  **2012** | ***تدوين الأصول في السجل***  […] أجرينا فحصاً مادياً للمخزونات على بعض فئات الأصول الثابتة مثل عينة من بنود الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد، وتتبعناها في الحسابات. ولاحظنا أن المسؤولين في الاتحاد في شعبة إدارة المرافق (دائرة إدارة الموارد البشرية) لم يعثروا على بعض الأصول خلال الفحص المادي للمخزونات في نهاية السنة (حوالي 0,73 في المائة من قيمة حيازة الأصول المعنية). ونحن ندرك أن الضوابط الرقابية اكتشفت أن جزءاً من هذه الأصول لم يعثر عليه عند نهاية السنة، إلا أننا نوصي الإدارة بمواصلة بحثها وبإسقاط البند الذي لن يعثر عليه أثناء عام 2013. | سأصدر أوامري لدائرة إدارة الموارد المالية بأن تنسق مع شعبة إدارة المرافق لضمان تواصل الجهود في عام 2013 وتوضيح وجود ومعالجة البنود التي لا يعثر عليها في فحص المخزونات. | بدأت عملية تحديد وتوطين و/أو شطب الأصول التي لم يعثر عليها خلال فحص المخزون في السنوات الماضية وهي تسير وفقاً للخطة. | مستمر |
| **التوصية 5**  **2012** | ***مزايا الموظفين: منح الإعادة إلى الوطن***  ليس لهذا الفارق في الافتراضات الرئيسية أثر مهم على الحساب النهائي، وإن كان لسعر الخصم الأدنى الذي استخدمه مجلس المحاسبين القانونيين المعتمدين أثر من حيث إنه يتسم بطابع الحذر في تقدير القيمة النهائية، ومع ذلك فإننا نوصي الإدارة بأن تستخدم افتراضات رئيسية مماثلة في جميع الدراسات الإكتوارية التي تجرى عندما تكون الظروف مناسبة، وخاصة فيما يتعلق بسعر الخصم المستخدم. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وسأكلف دائرة إدارة الموارد المالية بأن تضمن مواءمة الافتراضات الرئيسية المنتقاة في الدراسات الإكتوارية حيثما يكون ملائماً في عام 2013. | اتخذت هذه التوصية في الاعتبار للتقارير الإكتوارية المتعلقة بنهاية عام 2013. وتمت مقارنة الافتراضات الرئيسية لضمان استخدام افتراضات مماثلة عندما تكون الظروف مماثلة والاتساق عندما تكون الشروط (وخصوصاً الفترة الزمنية التي يتعين النظر فيها) مختلفة. | مغلق |
| **التوصية 6**  **2012** | ***تدابير تصحيحية لصافي الأصول السلبية بسبب المزايا بعد التوظيف***  بما أن احتياطيات ASHI تسهم إلى حد كبير في صافي الأصول السلبية، رغم توفير الصحة المالية في الأجل القصير، لا يمكن في هذه الفترة أن نقيّم متى يمكن أن تتأثر الصحة المالية للأمم المتحدة، ولذلك نوصي الإدارة بأن تستعين بدراسة استعراضية إكتوارية كاملة يمكن أن تقدم في السنوات القادمة إجابات عن هذه المسألة وحلول ممكنة لها. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخطركم بأن ثمة عملية جارية لإجراء استعراض إكتواري كامل وتحديد سيناريوهات مختلفة من أجل تقييم تدابير تصحيحية للتقليل من الالتزامات غير الممولة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة. | نقل الاتحاد خطة التأمين من صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF)) إلى شركة Cigna‑van Breda في 1 مايو 2014. سوف تجري دراسة إكتوارية كاملة في 2016. واتخذت فعلاً تدابير تصحيحية وسيتم رصدها وتعديلها من أجل ضمان التمويل على أساس ’الدفع المتواصل‘ فضلاً عن تمويل التزام ASHI على أساس طويل الأجل.  وهكذا، تمت زيادة مساهمة الاتحاد في SHIF من 3,31 في المائة إلى 3,91 في المائة لميزانية 2015-2014. تم إنشاء احتياطي ASHI ونقل مبلغ 2 مليون فرنك سويسري إليه من فائض الميزانية 2013. وعلاوة على ذلك، وفقاً للقرار 1359، تم تخصيص مبلغ 4 ملايين فرنك سويسري من الحساب الاحتياطي للاتحاد لاحتياطي تمويل ASHI على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، سوف يشمل مشروع الخطة المالية 2019-2016 المزيد من التدابير التصحيحية من أجل ضمان تمويل طويل الأجل لالتزام ASHI. ويلاحظ أيضاً أن الزيادة في معدل الخصم المستخدم في التقييم الإكتواري 2013 أثرت بشكل إيجابي وبشكل ملحوظ على صافي الأصول حيث وصلت المكاسب الإكتوارية إلى 26,5 مليون فرنك سويسري. | مغلق  انظر التوصية الجديدة المتصلة بالاستعراض الإكتواري لصندوق التأمين ASHI. |
| **التوصية 7**  **2012** | ***عدم احترام مبدأ التكافل بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة العمل الدولية***  […] منظمة العمل الدولية لن تقبل "مبدأ التكافل" كما عرّفه سلفنا، ولذلك نوصي الإدارة بأن تنظر في بدائل لصندوق التأمين الصحي للموظفين، داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. | يجري الاتحاد منذ بداية عام 2013 دراسة لبدائل صندوق التأمين الصحي للموظفين. | نقل الاتحاد خطة التأمين من صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF) إلى Cigna-van Breda في 1 مايو 2014. | مغلق |
| **التوصية 8**  **2012** | ***صافي الأصول***  لاحظنا، عقب المناقشات التي دارت في دورة المجلس العام الماضي (في يوليو 2013) بشأن العلاقة بين حساب الاحتياطي وصافي الأصول، أن اللائحة المالية لا تتماشى مع الممارسة المحاسبية، وبناءً على ذلك اقترحت الإدارة على فريق عمل المجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) إدخال تعديل على اللوائح المالية. وفي تاريخ إصدار التقرير لم تتم الموافقة على التعديلات. وفي حالة حدوث الموافقة، نوصي في التقرير القادم للإدارة المالية مواءمة بيانات الجدول الأول "بيان الوضع المالي" والجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" (انظر الفقرة الواردة أعلاه) والملاحظات المتصلة بذلك مع النص المعدل للوائح المالية الذي يتضمن تقسيماً مفصلاً لجميع مكونات صافي الأصول. | رهناً بالقرار المتعلق بالتعديلات المقترح إدخالها على القواعد واللوائح المالية للاتحاد خلال انعقاد دورة المجلس في عام 2013، فقد أصدرت تعليماتي لدائرة إدارة الموارد المالية بأن توائم بناءً على ذلك عرض صافي الأصول والبيانات المتصلة بها. | تم تعديل أسلوب عرض صافي الأصول وسيقدم تفاصيل مختلف الأوضاع المدرجة في صافي الأصول، ويكشف حساب الاحتياطي في بند منفصل. وقدم أسلوب العرض المقترح على المراجعين الخارجيين للنظر فيه وإقراره. | تم تنفيذه |
| **التوصية 9**  **2012** | ***إمكانيات تعويض صافي الأصول السلبية***  إننا نعترف بأن الإدارة تتصدى لبعض النقاط، ومثال ذلك أن هناك عزماً على زيادة مستوى مساهمات الاتحاد في صندوق التأمين الصحي للموظفين (%3,91) كما اقترح في مشروع الميزانية، ونوصي بإجراء تقييم على الدوام لما إذا كانت التدابير المتخذة تدابير هيكلية بالفعل ترمي إلى خفض مستوى نقص التمويل. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخطركم بأن ثمة عملية جارية لإجراء استعراض إكتواري كامل وتحديد سيناريوهات مختلفة من أجل تقييم التدابير التصحيحية الرامية إلى التقليل من الالتزام غير الممول بشأن خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة. | يرجى الرجوع إلى تحديثات الوضع بالنسبة للتوصيتين 6 و7. | مستمر  نأخذ علماً بالجهود التي تبذلها إدارة الاتحاد. |
| **التوصية 10**  **2012** | ***رقمنة ملفات الموظفين***  رغم أن تحليلنا لتطابق البيانات المدرجة في نظام تكنولوجيا المعلومات مع ملفات الموظفين لم يسفر عن أي مشكلة كبرى، فإننا نوصي الإدارة بالشروع في تقييم فعالية تكلفة رقمنة ملفات الموظفين لا من أجل الحيلولة دون أن يؤدي أي حادث عرضي إلى فقدان بيانات أساسية فحسب، وإنما من أجل السماح أيضاً بتوفير واجهة إلكترونية لملفات الموظفين في نقطة النفاذ إلى الخدمات بالنسبة لإدارة الموارد البشرية. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخبركم بأن دائرة إدارة الموارد البشرية تدرس هذه الإمكانية. | أنشئ مخطط أولي مفصل (DBBP) لنظام ملفات الموظفين الشخصية (الأرشفة الرقمية) في 19 أبريل عام 2013.  ويضم هذا المخطط عملية أعمال HRAD (خدمة E&B) ورسم بنية ملف الموظفين الشخصي (الورقي). ويرتبط النظام ببرمجية SAP-ERP\_HCM.  وقد تم الانتهاء من النموذج الأولي مع مراعاة الصيغة المحدثة SharePoint (2013). وتجري حالياً مرحلة الاختبار.  وينبغي أن يكون نظام ملفات الموظفين الإلكترونية الشخصية قيد التشغيل في الربع الأول من عام 2014. | جارٍ  نأخذ علماً بالتنفيذ مؤخراً. |
| **التوصية 11**  **2012** | ***صندوق التأمينات الإجتماعية للموظفين***  في العام الماضي أعلن سلفنا، مكتب المراجعة الاتحادي السويسري، أنه "لم يثبت من الضروري إجراء دراسة إكتوارية جديدة. وبالنظر إلى أن الالتزامات المعنية محدودة نسبياً، فإن الدراسة التي أجريت في عام 2010 كافية". وبناءً على ذلك وتماشياً مع سلفنا، وبالنظر إلى أن قيمة هذه المخصصات ليست مهمة بالمقارنة بقيمة الأصول، فإننا نوصي بإجراء استعراض إكتواري كل خمس سنوات. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وقد أصدرت تعليماتي لدائرة إدارة الموارد المالية من أجل إجراء دراسة إكتوارية جديدة في عام 2015 عن صندوق المعاشات التقاعدية القديم. | سيتم تكليف الدراسة الإكتوارية في عام 2015 على النحو الموصى به. | جارٍ |

## متابعة التوصيات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري

|  | **التوصية التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير السويسري** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد فيما يتعلق بتقرير المراجع السويسري** | **التعليقات التي وردت من الإدارة العليا للاتحاد فيما يتعلق بالتقرير السابق لديوان المراجعة الإيطالي** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا للاتحاد بحسب تقييم ديوان المراجعة الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 1**  **2010 المكررة في 2011** | أوصى الاتحاد بإدخال التصويبات اللازمة فيما يتعلق بتقييم المخزونات وتكييف نظامه المحوسب وفقاً لذلك من أجل ضمان تقييم سليم للمخزونات وفقاً للمعايير IPSAS. | قدم مشروع بسياسات تقييم المخزونات إلى زملاء المراجع الخارجي للحسابات في نوفمبر 2011. وتحدد هذه السياسات قواعد تقييم المخزونات من المنشورات محسوبة خطياً ومشفوعة بالشرح. وسنقوم بإجراء دراسة لتكاليف المنشورات تتضمن تكاليف الموظفين بحيث نوضح النهج الذي نتبعه وسيتم التحقق منها بواسطة المراجعين الخارجيين الجدد في عام 2012. | يجري استعراض سياسات تقييم المخزونات من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين الجدد لدى الاتحاد. | حددت سياسات تقييم المخزونات كما حددت التغييرات التي ينبغي دمجها في نظام إدارة النشر (DPS) وسيتم تنفيذها اعتباراً من 1 مايو 2014، وصدرت المبادئ التوجيهية للمستعملين. ويجري تحليل بيانات الأسابيع الأولى من نظام DPS واختبار منهجية التقييم. | مغلق |
| **التوصية 2**  **2008**  **التوصية 3**  **2009** | تعتبر المعاملات التي تجري يدوياً خارج بيئة برمجية نقطة النفاذ إلى الخدمة SAP مصدراً للأخطاء والخلل وينشأ عنها مهام إضافية قد لا تظهر في توصيف الوظائف بالنسبة للموظفين المعنيين. وهذه المهام، والتي تجري دون أي سند حقيقي تؤدي إلى تأخيرات.  أدعو الاتحاد ثانيةً إلى القيام بأسرع ما يمكن بإدراج نظام مراقبة الميزانية (BCS) لإدارة المشاريع ضمن البرمجية SAP.  وبناءً عليه أدعو الاتحاد إلى:  - اتخاذ قرار بشأن إمكانية إدراج جميع المشاريع التي لم تقفل تشغيلياً ومالياً ضمن وحدة إدارة المنح (GM) للتمكين من حساب الفوائد على الاستثمارات المتعلقة بهذه المشاريع وتوزيعها بصورة سليمة.  - تحديد العمليات الرئيسية للتعاون التقني وتوزيع المسؤوليات المقابلة.  - تنفيذ إجراءات التدريب اللازمة من أجل استعمال البيئة الجديدة للبرمجية SAP بكفاءة في مجال التعاون التقني. | ترتبط التوصيتان 1/2008 و2/2009 ببعضهما ارتباطاً وثيقاً. وفي عام 2011 أجرت دائرة إدارة الموارد المالية ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) ودائرة خدمات المعلومات، بدعم من المكاتب الاستشارية، دراسة بشأن ما إذا كان يتعين إدخال نظام محاسبي آخر بالدولار الأمريكي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التدريب على الوحدة الخاصة بإدارة المنح ينبغي الارتقاء به للاستفادة القصوى من خصائص هذه الوحدة.  ولقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بالتسيير الإداري للمشاريع. وقد تم إقفال جميع المشاريع التي لم يتخذ أي إجراء بشأنها لعدة سنوات وتم وضع أي مبالغ متبقية في حساب معلق (لإعادتها إلى الجهات المانحة أو استخدامها في مشروعات أخرى وما إلى ذلك). وتم الاتصال بالجهات المانحة لتقرير الاستخدام المناسب لهذه المبالغ فيما بعد.  وفيما يتعلق بنظام إدارة المنح في البرمجية SAP، أجريت دراسة أو تحليل للثغرات في عام 2011 لتحديد متطلبات التطوير التي من شأنها أن تسمح باستخدام النظام على الوجه الأمثل وبصورة متوائمة. | نفذ الاتحاد إدارة المنح (GM) ضمن SAP في يناير 2010 من أجل الإدارة المالية لمشاريع التعاون التقني. وقد استعرضت العمليات المالية ذات الصلة في عام 2011 وهي الآن في طور الاستمثال كما يعاد تدريب المستعملين. | نفذ الاتحاد إدارة المنح (GM) ضمن SAP في يناير 2010 من أجل الإدارة المالية لمشاريع التعاون التقني. وقد استعرضت العمليات المالية ذات الصلة في عام 2011 وهي الآن في طور الاستمثال كما يعاد تدريب المستعملين.  ما زالت هذه العملية قيد التنفيذ بسبب القيود المفروضة على الميزانية. | مستمر |
| **مراجعة تكنولوجيا المعلومات 2011**  **التوصية 4** | **عدم كفاية إدارة فصل المهام (SAP SRM)**  أوصي مديري الأعمال في الاتحاد بتحديد حقوق النفاذ الحساسة ومواطن تضارب فصل المهام المحتملة، بحيث تتمكن أفرقة دائرة خدمة المعلومات بعد ذلك من تحديد حقوق النفاذ التي تنطوي على مخاطر بصفة خاصة على المستوى التقني وتعديل ملامح النفاذ SAP ذات الصلة. | لقد قامت فعلاً شعبة تخطيط الموارد في المؤسسة، كخطوة أولى، بإعادة تعريف أدوار مستعملي النفاذ SAP الحاليين. وهي تؤيد المراجع الخارجي على أن إيجاد حل في نظام SAP من أجل إدارة "الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC)" يكون مفيداً لإدارة حقوق النفاذ ولمعالجة أحوال التعارض والمخاطر المرتبطة بالفصل بين المهام. وسوف تتقدم دائرة خدمة المعلومات إلى لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمقترح للاستثمار في برمجيات وخدمات GRC. | أبلغنا أن تكلفة تطبيق البرمجيات لإدارة "الحوكمة والمخاطر والامتثال "(GRC) يمكن أن تصل إلى 500 000 فرنك سويسري. ونحن ندرك أيضاً أن إجراءات صارمة ودقيقة في عملية التصريح بالنفاذ تمت في أبريل 2012، ولما كان يتم تشغيلها يدوياً (أي على أساس مضاعفة التدقيق على الورق) فهي تهدف إلى الحصول على نتائج جيدة في فصل المهام. رأينا هو أن هذه التوصية، بما أن الإدارة العليا اختارت أن تتجنبها لأسباب اقتصادية، لم تنفذ تماماً. وفي رأينا أن على الإدارة العليا أن تنظر مرة أخرى في استخدام برمجية فيما إذا انخفضت تكلفتها في المستقبل. | تقدمت IS باقتراح إلى لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمويل شراء البرمجيات GRC وخدمات التنفيذ. ولم يُقبل طلب التمويل.  وقد تم وضع عملية SAP جديدة لتصريح النفاذ (منذ أبريل 2012) من شأنها أن تخفف من مخاطر النفاذ.  هذه العملية متاحة لاستعراض المراجع الخارجي لكي يعتبر أن التوصية قد تم تنفيذها. | تم تنفيذه |

## متابعة المقترحات الواردة في تقريرنا السابق

|  | **الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الاقتراح 1**  **2012** | يجدر بالذكر أن إدارة الاتحاد توفق وتراقب بصفة دورية جميع الحسابات المصرفية المستخدمة في المكاتب الميدانية. إلا أن قيد جميع التحركات في نظام المحاسبة في الاتحاد (برنامج SAP) يجرى بصفة دورية على مستوى المقر نظراً لأن الموظفين الميدانيين لا يدرجون المبالغ مباشرة في الحسابات. والإدارة على وعي بهذه المسألة، ولذلك نقترح مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ عملية مناسبة للإبلاغ المالي على مستوى المكاتب الميدانية. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأخطركم بأن جزءاً كبيراً من المشكلات التي حددت فيما يتعلق بالإبلاغ المالي سيحل من حيث المبدأ عن طريق تدريب موظفي المكاتب الميدانية ذوي الصلة. | هذه المسألة هي قيد التنفيذ في ضوء توحيد عملية الإبلاغ المالي من المكاتب الميدانية، والتي من المتوقع أن تنتهي في عام 2014. | مستمر |
| **الاقتراح 2**  **2012** | أكدت لنا الإدارة اهتمامها في تنفيذ المعايير IPSAS و28 و29 و30 وسنتابع المسألة. وبناءً على ذلك نقترح على الإدارة أن تعيد النظر في النهاية في تصنيف "الاستثمارات" في الأصول غير الجارية، وتقيّم ما إذا كانت الاستثمارات سيحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أم لا. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأؤكد أنه سيراعى عند تنفيذ المعايير IPSAS و28 و29 و30 في عام 2013. | تم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية المعايير IPSAS و28 و29 و30 مع تأثير ضئيل بصدد الاعتراف بالأدوات المالية وتقييمها، نظراً لطبيعة الأدوات المالية في الاتحاد، والتي تم بالفعل الاعتراف بها وتقييمها وفقاً للمعيار المنفذ والخيارات الواردة في هذه المعايير.  تم تعديل عمليات الكشف عن التقارير المالية بغية توفير معلومات تمتثل لمعيار IPSAS 30. | تم تنفيذه |
| **الاقتراح 3**  **2012** | **الأرصدة الاحتياطية**  تلقينا تقارير أصدرها المستشار القانوني للاتحاد ونرى أن الاحتياطي المخصص للخسارة الممكنة في الدعاوى القضائية صحيح إلى حد كبير. يضاف إلى ذلك أن المستشار القانوني للاتحاد أبلغنا أن عملية التقاضي تستغرق وقتاً يبلغ في المتوسط سنتين ونصف السنة قبل تسويتها في المحكمة الإدارية لدى منظمة العمل الدولية. ولذلك فإننا، بالنظر إلى الوقت الممكن للتسوية، نقترح بالنسبة للسنوات القادمة إعادة تصنيف الاحتياطي المخصص للدعاوى القضائية بحيث يدرج في إطار الأصول غير الجارية. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأؤكد أن هذا سيؤخذ في الحسبان في عام 2013. | نظرنا في هذا الاقتراح وسنرحب بإمكانية الإبقاء على طريقة الكشف الحالية، ذلك لأن تصنيف هذا الاحتياطي بمثابة احتياطي لأجل طويل سيؤدي إلى الكشف في بيان الوضع المالي في سطر منفصل عن معلومات حساسة جداً. وعلاوة على ذلك، فإن عدم اليقين بشأن مدة القضية يمكن أن يكون حجة لصالح الإبقاء على التصنيف بأنه "قصير الأجل". | مستمر |
| **الاقتراح 4**  **2012** | **احتمالات تعويض صافي الأصول السلبية**  لمّا كانت التدابير العلاجية ضرورية [كما ورد في الفقرة 92]، فيتعين على المجلس أن ينظر في هذه القوى الدافعة. وبينما لا تقع القوة الدافعة الأولى في نطاق مسؤولية الإدارة، فإننا نقترح أن تعالج الإدارة القوى الدافعة الأخرى. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وسيؤخذ هذا في الحسبان مع ملاحظة أن بعض هذه القوى الدافعة المذكورة في الاقتراح حساسة وينبغي علاجها على مستوى الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج مشترك في هذه المسألة. | يرجى الرجوع إلى تحديثات الوضع بالنسبة للتوصيتين 6 و7. | مستمر |
| **الاقتراح 5**  **2012** | ليس لهذا الفارق في الافتراضات الرئيسية أثر مهم على الحساب النهائي، وإن كان لسعر الخصم الأدنى الذي استخدمه مجلس المحاسبين القانونيين المعتمدين أثر من حيث إنه يتسم بطابع الحذر في تقدير القيمة النهائية، ومع ذلك فإننا نوصي الإدارة بأن تستخدم افتراضات رئيسية مماثلة في جميع الدراسات الإكتوارية التي تجرى عندما تكون الظروف مناسبة، وخاصة فيما يتعلق بسعر الخصم المستخدم. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وسأكلف دائرة إدارة الموارد المالية بأن تضمن مواءمة الافتراضات الرئيسية المنتقاة في الدراسات الإكتوارية حيثما يكون ملائماً في عام 2013. | يرجى الرجوع إلى تحديثات الوضع بالنسبة للتوصية 5. | مغلق |

الملحق 2

الرسوم البيانية لسداد تعويضات صندوق التأمين الصحي للموظفين

**2012 (النصف الثاني)**

|  |
| --- |
| 1 - الموظفون (Delta 1000) |
|  |
| 2 - المتقاعدون (Delta 1000) |
|  |
| 3 - الباقون (Delta 1000) |

**2013**

3 - الباقون (Delta 1000)

|  |
| --- |
| 1 - الموظفون (Delta 1000) |
| 2 - المتقاعدون (Delta 1000) |
|  |
|  |
| 3 - الباقون (Delta 1000) |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_